الفوائد الضيائية
شرح الكافية الحاجبية



٤١٥

ف. ج الفوائدالضيائية ، تأليف الجامي، عبدالرحمن بن
أحمد ـ ٨٩٨هـ. بخط عبدالقادر بن محمد أمين
المخلص ـ ١٢٨٧هـ.

١٠٥٥ ٤١٦ ق ١١ س ٢١x١٣سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق،طبع . وبآخرها شرح
خاتمة الكتاب .

الاعلام ٤: ٦٧، الظاهرية (النحو): ٤٠٠

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ النا[illegible]ـخ ج ـ تاريخ النسخ.

شرح ابيات الكافية والجامي

لله الحمد في الاولى والآخرة و
لحبيبه الصلوة والسلام وآله الطاهرة
وبعد فيقول العبد الفقير الى الله
المعبود القدير علي بن عثمان الاقشهري
غفر ذنوبهما ربهما الباري قد كنت
اشتغلت بمذاكرة كتاب الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية في
حل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في
المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير ونسط التحرير للولد

مع شرحه المسمى الفوائد الضيائية
لبعض من كان عندي من الاذكياء
وبعض من كان لي من النحارير كما
ورجوا مني رجاء ان اجمع ابيات
المتن والشرح وان اشرح تلك
الابيات شرحا يكشف استارها و
يبين مرادها واستشهادها ويوضح مقصودها
بحول الله سبحانه متكلما عن اعداد
وتدبرا وقد كنت اضرب صفحا عن
الخطاب وفاني لعدم القدرة على ترتيب
مثل هذا الكتاب ولبسهم اياي ايانا
ولم ارقد من التماسهم فحينا شرعت على
وفق التماسهم نفعهم الله تعالى به و
جميع الاخوان من الطلبة راجيا من الله
الملك الغفار

العزيز

العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن
موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي الله ونعم الوكيل اعلم
ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه
بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى
يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء به مطلقا حتى يكون قطع بتركه لجواز اتيانه

ان يجعله سببا لنفاقه بين الاقران
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب فنقول وبالله التوفيق و
التحقيق اعلم اولا ان الشعر
لغة العلم وعرفا كلام موزون مقفى قصدا وانما قيل
قصدا ليخرج منه بعض ما وقع في
القرآن والحديث من الموزون المقفى

فانه اتفاقي لا قصدي كقوله تعالى و
ما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكر
وقرآن مبين والعروض علم يعرف به
صحيح الشعر وفاسده والقصيدة ما زاد
على سبعة ابيات على قافية واحدة والقطعة
ما بين الاثنين والسبعة بلا قافية في
المصراع الاول والغزل ما بين الخمسة
وبينها مع وصف المحبوب غزلا والبيت
ما يجمع الوزن والقافية والمصراع
نصف البيت والصدر الجزء الاول
من المصراع الاول والعروض الجزء
الاخير منه والابتداء الجزء الاول من
المصراع الثاني والضرب الجزء
الاخير

بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه و بدا
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في
هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف
يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام
لكون افرادها جزأ من افراد الكلام ومفهومها
جزأ من مفهومه فقال الكلمة قيل هي و
الكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام و
هو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح
وقد عبر بعض الشعرا عن بعض تاثيراتهما
بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام

جنس

جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع
الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باول
ببعض الكلم الطيب واللام فيها للجنس و
التا للوحدة ولا منافات بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال
هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس
ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتدا

على ابن ابى طالب ولم يبلغ ذلك
الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعم
بعض الشراح انتهى كلامه ولذا
قلنا قال بعض الشراح ونحوه من
الوافر لان وزن هذا البيت
مفاعيلن مفاعلتن فعولن مرتين

او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى
فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة
الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ
وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ
حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض
الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى

وقصده معصوب كابتدائه و
عروضه مقطوفة كضربه والمخزون
سالمات لان اصل الوافر مفاعلتن
ست مرات وهذا البيت من
العروض الاولى ولها ضرب واحد
مقطوف كعروضه كما قلنا وشاهده
قول المتنبى ذكرت جميع الخالص
وانا مما طربه بالهجر الحسام

مما يتلفظ

مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط
والعقود والاشارة والنصب غير داخلة
فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخص من الوضع والوضع تخصيص
شىء لشىء بحيث متى اطلق او احس الشىء الاول
فهم منه الشىء الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف
حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع
ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا

كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة
وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما
لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد
وهو اما مجرور على انه صفة المعنى ومعناه حينئذ
ما لا يدل جزء اللفظ على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذالك فان اتصاف

المعنى

المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من
قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا و
كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصيغة المعنى بخلاف
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من ضمير المستكن في وضع او
من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته

بالعقل كدلالة لفظة المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي
اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها

ان لا

ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بحث
الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة فيه في الكلام وهو لا يقع

محدة فيه كما ستعرف او القسم الاول وهو

ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقصد

ذالك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها

باحد الازمنة الثلاثة اعنى الماضى و الحال والاستقبال

اى حين يفهم ذالك المعنى عنها يفهم احد الازمنة

الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقصد

ذالك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها مع

احد الازمنة الثلاثة القسم الثانى وهو

ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو

لا استعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

الكلام

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو

العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة

الثلاثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى

وهو المصدر و قد علم بذالك اى بوجه الحصر

الكلمة فى الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها

اى من تلك الاقسام و ذالك لانه قد علم

اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا يدل على معنى فى

نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل

تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة

الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها

بخير يقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة
بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه فان
المراد بالحد ههنا المعرف الجامع المانع وكذا
ذكر المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن
الدليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم
بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت

مراتب

مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي
لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة
من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح
السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير كلامية
الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات

والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ٢

وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل
اضرب ولا تضرب وكل واحد منها تضمن كلمتين
احديهما ملفوظة والاخرى معنوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت
الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل
في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او
قام ابوه فان الاخبار في هذه الجمل مع انها مركبة
في حكم الكلمة المفردة اي قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل

ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان
المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت
زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو
ضربت و المتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل و صاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله

اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة
على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ
يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة
ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي
بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى
ستة اقسام ثلثة منها جنس واحد اسم واسم

فعل

فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من
جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل
وحرف ومن بين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد لا بد له من مسند و
مسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا

فلم يكن من تركيب الحروف والاسم بل من
تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في احد
الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في
نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير
الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى
في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر
خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي

باعتبار

باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما
ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره كذلك في الذهن معقول هو المدرك
قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه و
معقول هو المدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه

الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيه
المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك

المعنى

المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى
حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون
محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات لا تستقل
بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها
اذ لا بد لكل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه

من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ثم رجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية فمعنى هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصول التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها
ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة

ولهذا

ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا و
لا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لازمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
متعلقات مخصوصة لانها لغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم
اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في نفسها

الاول غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف و
لما كان الفعل دالا على معنى في نفسها باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع
احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم
عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم و
بالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء

كان

كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل
مصدرا لا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه
او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك
زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة
على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد الاقتران معناهما به بحسب الاصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل

يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اولا يقدح
في الدلالة على واحد معين الدلالة على ماسواه
نعم يقدح في ارادة معين ارادة ماسواه و
اين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد
زيادة معرفة فقال ومن خواصه منبها بصيغة
جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ماذكره
بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد
ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او

غير

اوغير شاملة له كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اي لام التعريف و
لو قال دخول حرف تعريف لكان شاملا للميم
في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال
كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام

وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على معنى المستقل و
الفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الحاجة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة و
غيرهما كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس
المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص
دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في
المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في
الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا

اوتقديرا

اوتقديرا
يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى
الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص
بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او
يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم
وسيجئ في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع

عطف على دخول لا على دخوله لان المتبادر من الدخول
في الذكر الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما مستقيمان في
الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما خص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه
يلزم خلاف وضعه و ومنها الاضافة اي كون
الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا و
وجه صحة اختصاصها بالاسم انه من لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا
اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم و

قد يقال

وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع صدق
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص
بالاسم وانما قيدنا الاضافة بتقدير الحرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو
اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه
مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي

ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه
زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء
بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند
المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج
مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل

كما يجيء

كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في
المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجرائه الاعراب على آخر
الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاقه الاعراب
بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق
بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما جريان
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره

احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة
وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من
ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتدا بها فى المعرفة اصطلاحاتهم فالحق من المعرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره
فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
معرفته متقدمة على معرفة مما يختلف آخره فلو كان

معرفة

معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
ولتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم
الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرفه
به الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعله
المصنف وحكمه اى من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث انه معرب
ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه

بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض
منها خلاف مايعمل البعض الآخر وانما خصصنا
الاختلاف فيها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا
ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب
زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا نصب على
التميز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف
لفظا كما فى قولك جائنى زيد ورأيت زيدا ومررت

بزيد

بزيد وتقديرا كما فى قولك جائنى فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى انقلب
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف
اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او
حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت
احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية
والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف

العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف
لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع
عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك
حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت هذا
حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر
فلو لم يحل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان
للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم
ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف
اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب

ذاتا

ذاتا او صفة به اي بسبب الحركة او الحرف وحين
يراد ما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل و
المقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة
من قوله به فان المتبادر منه السبب القريب
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار
المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل
ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة

عليه كانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فی لیدل
متعلق بامر خارج عن الحد یعنی وضع الاعراب
المفهوم من فحوی الکلام فانه بعید عن الفهم غاية
البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره
یعنی اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعانی یعنی الفاعلية و
المفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه ای علی المعرب علی تضمين
معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا
الشیٔ وتعاوروه اذا تداولوه ای اخذه جماعة

واحد

واحد بعد واحد علی سبيل المناوبة والبدلية
لا علی سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانی الحقيقية
للاعراب على المعرب متعاقبة متناوية غير مجتمعة
لتضادها ينبغی ان يكون علاماتها كذلك فوضع
بسببها اختلاف فی آخر المعرب فوضع اصل
الاعراب للدلالة على تلك المعانی ووضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانی
وانما جعل الاعراب فی آخر الاسم المعرب لان
النفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفة ولا شك ان الصفة متأخرة عن
الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها

ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرابه
اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على
ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض
المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء
الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة

فالرفع

فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل
ايضا كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة
كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر
حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون
الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب

خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به
يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى
المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاءنى
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل
الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت عامل اذ به
حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة
لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا و

ولا غير منصرف

ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث فى الاحوال
الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث
فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة
رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب
والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا



على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني
رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم
الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت
بطلبة ه جمع المؤنث السالم ه وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم حاله ه بالضمة
رفعا ه والكسرة ه نصبا وجرا فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات ه غير المنصرف
بالضمة ه رفعا ه والفتحة ه نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت

احمد

احمد ومررت باحمد ه اخوك ه وابوك وحموك ه
بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها ه وهنوك ه والهن
الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة و
الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه
ان الاسماء الاربعة منقوصات واوية ه وفوك
وهو الجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه ه وذومال
وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو
وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه
الاسماء الستة ه بالواو رفعا ه والالف نصبا ه والياء جرا

ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها
معربة بالحركات نحو جائني اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها
معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح
بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا
فاعرابها بالحركات نحو جائني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها

بكونها

بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما والاحاد
وحشة ومنافرة تامة اختاروا اسماء ستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد
وبوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب سيما بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة

الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به
وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد
بذالك لان كلا باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معنا
مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى
الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى
هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن
تكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر

الذى

الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع
واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذالك قيد كون اعرابه
بالحروف كونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ماقبلها نصبا وجرا كما سيجيء وجمع المذكر السالم و
المراد به ما سمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
او بالياء والنون فيدخل فيه سنين وارضين
وعالمين واحده مذكرا اى جمع بالواو والنون

وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون
واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلاثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة و
الاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير
العشرة واطلاق ثلاثين على تسعة لانها ثلاثة
مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا
هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين
فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى اخرهما حرف
يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب

ان يجعل

ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع
الالتباس بينهما ولو خص المثنى بها لبقى المجموع
بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقى المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع

لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابها باليأ حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ماقبل اليأ فى التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة و
قلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام و
لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعها المختلفة شرع فى بيان مواضع
الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه
اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظى ماعداه فقال التقديرى

ای تقدیر

اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب
الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره
فى لفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم
المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام
التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين
غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى يأ المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل
ماقبل يأ المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول

العامل الذى لا يدخل عليه حركة او حرف بعد ذ قوله
موافقة لها او مخالفة فما ذهب لبعض من ان الاعرا
مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا
اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب
تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او
استثقل عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب
فيما تعذر فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعرا
فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ
ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى اخره ياء مكسور

ماقبلها

ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى
حالة الرفع والجر لا فى الحالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى
عطف على قوله كقاض يعنى ان تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة
مثل قاض وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو
مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير
الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلمون

لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء و
السابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا بالخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام
لايخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم و
رايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه
لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا و اللفظى

اى الاعراب

اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعنى فيما عدا
ماذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر
فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف و
كان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير
المنصرف ما اى الاسم معرب فيه علتان
تؤثران باجتماعهما استجماع شرائطهما فيه اثرا
سيجئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها
اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة
مقامهما اى مقام ماتين العلتين بان تؤثر و

وحدها تأنيثيهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا لكل واحد حتى يقال لا يصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين
العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعلا
وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة
وقوله الف فاعل الظرف المتقدم اعني من قبلها
او مبتداء خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم

من هذا

من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم
زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء في زيد راكبا
من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذه الوصف وقوله وهذا القول
التقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب
لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي

اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانها
تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا
فقال بعضهم انها التسعة وقال بعضهم انها اثنان و
قال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها التسعة
تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل و احمر مثال
للوصف و طلحة مثال للتأنيث و زينب مثال
للمعرفة وفى ايراد زينب مثال للمعرفة بعد طلحة
اشارة الى قسمى التأنيث اللفظى والمعنوى و ابرهيم
مثال للعجمة و مساجد مثال للجمع و معدى كرب مثال

للتركيب

للتركيب و عمران مثال للالف والنون و احمد مثال
لوزن الفعل و حكمه اى حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين ا
او علة واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه و
لا تنوين و ذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع
فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه
من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ا
ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه

والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع اخر واذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا
لوزنه الاصلي ٥ ويجوز ٥ اي لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري ٥ صرفه ٥ اي جعله في حكم المنصرف بادخال

الكسر

الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير
المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة
تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا ينعدم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكمة ٥ للضرورة ٥
اي ضرورة وزن شعر او رعاية قافية فانه اذا
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله ٥ صبت على مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا ٥ واما الثاني فكقوله اعد
ذكر نعمان لنا ان ذكره ٥ هو المسك ما كررته يتضوع

فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلاسة كما يحكم به
سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض ٢٢
الزحافات ليس بضروري فكيف يشتمله قوله للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز
عنه ضروري عند الشعراء ولعل الضرورة الواقعة لرعاية
القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمي باحمد فانه لو قال باحمد
لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او

للتناسب

او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا
واغلالا امثال لجموع غير المنصرف الذي صرف
والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
ومايقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم
مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان
قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع

فانه تتكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب اساور
وانعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيها
التأنيث لكن لا مطلقا بل ببعض اقسامه وهو
الفا التأنيث المقصورة والممدودة اى كل
واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا
لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في
في حمراء احمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تأنيث
آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها
ليست لازمة للكلمة بحسب الاصل الوضع فانها
وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض

لها

لها اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم
الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون
الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم
اى كون مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته
التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير
الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من
خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون باقية والتغيير
انما وقع في صورته فقط فلا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد

ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن
صيغة يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونه غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست
خارجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا
بل انما جمع قوس وناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على
اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما

قال

وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل
عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه
هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة فى
تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا
ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه
فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة

فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد
في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم
المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذالك الاصل
اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذالك الاخراج
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
ليتحقق العدل باخراجه عن ذالك الاصل فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون
ذالك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذالك ليتحقق العدل فلا دليل عليه

الا منع

الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن اصل معين محقق يدل عليه دليل غير منع
الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما
ان في معناهما تكررا دون لفظهما والاصل انه
اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في
جائني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا
مكررا وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
موحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب
مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العارضة

التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في
ثلث وثلث لاعتبارها فيما وضعا له وآخر
جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى
غيره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة
او بكلمة من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه
كلمة من اي عن آخر من وانما لم يذهب احد الى
تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء
او اضافة اخرى مثلها كحينئذ وقيل ويا تيم تيم عدي

وليس

وليس في آخر المعدول الشيء من ذلك فتعين
ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع
جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع و
قياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على
فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية و
ان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي
اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر

ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل
جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع

بعض

بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض
صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل
اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لا اصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال

قال المصنف رحمه الله تعالى شرطه اى شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان
تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي
على الوصفية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة اى غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة
كاسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة

الوصفية

الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع و
امتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم
حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لان فيه من الدهمة اعني
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب الاصل الوضع اوصاف
لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الوصفية الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية

فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في
الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية بناء على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث وكذلك منع اجدل اسما للصقر بناء على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل اسما للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية
فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له

شرط

شرط في سببية منع الصرف العلمية اي العلمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها
في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة

حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب او
تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل
سقر والعجمة مثل ماه وجور وانما شرط في وجوب
تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج
الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي
من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فترجح
تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان
لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء اشتراط تحتم تاثير التانيث المعنوى
على احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا
الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما من

طبقات

من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين يمتنع
صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع
شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي
به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرط في سببيته
مع الحرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم
وهو مؤنث معنوى سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال

بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث
معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
تمنع صرفها لانه وان زال التأنيث بعلميته
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر
لم يظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قريب بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
فيه عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتأنيث الحكمى المعرفة اى تعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف

لازات

لازات المعرفة شرطها اى شرط تأثيرها فى منع
الصرف ان تكون علمية اى ان تكون هذا النوع
من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه
على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا او فى حكمه كما يجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا

كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له ❊ العجمة ❊ وهي كون اللفظ
مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف
شرطان ❊ شرطها ❊ الاول ❊ ان تكون علمية ❊ اى منسوبة
الى علم ❊ في ❊ اللغة ❊ العجمية ❊ بان تكون متحققة في
ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم ❊ او حكما بان ينقله
العرب من اللغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم
جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل
ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم

في كلامهم

في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا
لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمية ❊ و ❊ شرطها ❊ الثاني احد الامرين
تحرك ❊ الحرف ❊ الاوسط او زيادة على الثلثة
اى على الثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد
السببين ❊ فنوح منصرف ❊ هذا تفريع بالنظر
الى شرط الثاني فان انصراف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة
سبب ضعف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع السكون الاوسط واما التأنيث المعنوي
فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات



فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم
يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
احد السببين الاخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما او لا يلزم من اعتبار التقوية بسبب اثر
اعتباره سببيتها بالاستقلال ه وشتر ه وهو اسم
حصن بديار بكر ه وابرهيم ممتنع ه صرفها لوجود
شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة ه وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه

على ماهو

على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا
قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان الاسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن
الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما
وقيل ان هود كنوح لان سيبويه قرنه معه
ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح ه الجمع ه وهو سبب
قائم مقام السببين ه شرطه ه اي شرط قيامه مقام

السببين ه صيغة منتهى الجموع ه وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة ولجمع
السلامة فانه لا يغير الصيغة تجوز ان تجمع جمع
السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اتى بلفظ
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤنثه
بغير هاء ه منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف

والمراد

والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه
حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهية و
انما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء لكانت
على زنة المفرد كطوازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى كراهية والعاعة فيدخل في
قوة جمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني
فانه مفرد محض ليس جمعها لا في الحال و
لا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر وكذا
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها

ما يكون بغير هاء فممتنع صرفه لوجود الشرط تأثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم
جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع
ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية
فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقريره

الجواب

الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف
لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن سمي به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان
كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع
صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضباع
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا
والتأنيث غير مسلم لانه علم الجنس للضبع مذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على

على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
معتبره وقد تكون عارضة غير معتبره وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العوض في الجمعية وان
سراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بخصائصه بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه
لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد حمله

في صرفه

في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يعرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع
كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم عجمي ليس
بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع
الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كاقاليم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه
من قبيل حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع

تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير
منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع
سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل ٥ واذا صرف اى سراويل
لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف
فلا اشكال ٥ بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج
الى تفصى عنه ٥ ونحو جوار ٥ اى جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى ٥ رفعا وجرا
اى فى حالة الرفع والجر ٥ كقاض ٥ اى حكمه حكم قاض كحسب

الصورة فى حذف اليأ عنه وادخال التنوين ها
عليه تقول جائنى جوار ٥ ومررت بجوار كما تقول
جائنى قاض ٥ ومررت بقاض ٥ واما فى حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رائيت جوارى فلا اشكال
فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر
فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف ا
الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
فى قولك جائنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل

في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك ذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء و
التنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا لقياس حالة الجر بلا تفاوت بينهما

وفي لغة

وفي لغة لبعض العرب اثبات اليا في حالة الجر
كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه حينئذ تكون اليا مفتوحة
في حالة الجر الفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال و
اما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا
تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت اليا لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا الاعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في
حالتين كما عرفت ** التركيب ** وهو صيرورة

كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد
نحو النجم ولبصرى علمين • شرط العلمية طيا من
من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف
وان لا يكون باضافة • لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف
اليه ما يضاده اعنى منع الصرف • ولا باسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تأبط شرا فانها باقية فى حال العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان تسميته
بها انما هى لدلالتها على قصة الغريبة فلو تطرق
اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة و

اذا كانت

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون
الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك
بما ذكره فيما بعد من انها من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا
فلذلك احتاج اخراجها • مثل بعلبك • فانه
علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو
اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير

ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما ۝ الالف والنون ۝ المعدودتان من
اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما
من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه وانما بمشابهتهما
لالفي التأنيث والارجح هو القول الثاني ثم انهما
ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات
مالوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس

اوبدل

او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى
اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا
هو بهذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه ۝ اي شرط الالف والنون في منعهما من
الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية ۝ تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمتنع التاء
فيتحقق شبههما بالفي التأنيث ۝ كعمران او
كانا ۝ في صفة فانتفاء فعلانة ۝ اي ان كان الالف
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التأنيث عليه ليتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث

على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
مؤنثه عريانة ه وقيل ه شرطه وجود فعلى ه لانه لو
كان له مؤنث فعلى لا يكون فعلانة فيبقى زيادتها
لانتفاء التأنيث على حالها ه ومن ثمه اي من
اجل المخالفة في شرط ه اختلف في رحمن ه اي في
انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لا تطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران ه فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود

الشرط

الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
وه دون ندمان ه فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة ه ووزن الفعل ه وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه ه فيها
احد الامرين ه اما ان يختص ه في اللغة العربية
بالفعل ه بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا
منقولا من الفعل ه كشمر على صيغة الفعل الماضي

المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما لفرس وكذالك بذرالما وعثر لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم فهما
لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام
فهو من الاسما العجمية المنقولة الى العربية فلا
يقدح فى ذالك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا
بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او
يكون غير مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن

الفعل

الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين
كزيادته اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى
اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل
او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه
يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسيا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء
به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ
التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

لاصلی الذی لاجعله یمنع من الصّرف بل باعتبار
غلبة الاسمیة العارضة ٥٥ ومن ثمه ٥ ای ومن اجل
اشتراط عدم قبول التأ ٥ امتنع احمره ٥ عن
الصّرف لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول
التأ ٥ وانصرف یعمل ٥ لقبول التأ المجیٔ یعملة
للناقة القویة علی العمل والسیر ٥ وما فیه علمیة
مؤثرة ٥ ای کل اسم غیر منصرف یکون فیه علمیة
مؤثرة فی منع صرفه بالسببیة المحضة او مع شرطیة
سبب آخر واحترز بذلک عما تجامع الفی التأنیث
او صیغة منتهی الجموع فان کل واحد منهما کاف
فی منع الصرف لاتأثیر فیه للعلمیة ٥ اذا نکر ٥٥

بان یأول

بان یأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زید
ورأیت زیدا آخر فانه ارید به المسمی بزید او یجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق ٥ صرف ٥
لما تبین ٥ ای ظهر حین بین اسباب منع الصرف
او شرائطها فیما سبق ٥ من انه ٥ ای العلمیة ٥٥
لا تجامع مؤثرة الا ما ٥ ای السبب الذی ٥٥
هی ٥ ای العلمیة ٥ شرط فیه ٥ وذلک فی التأنیث
بالتا لفظا او معنی والعجمة والترکیب والالف
والنون المزیدتین فان کل واحد من هذه الاسباب
الاربعة مشروط بالعلمیة ٥٥ الا العدل ووزن الفعل

استثنا مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع
غير ما هى شرط فيه الا لعدل و وزن الفعل
فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد
وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر
وهما اى العدل و وزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة فى
منع الصرف فلا يكون معهما اى لا يوجد معها
شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا لمجموعهما
فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية

بقي

بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب
الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذى هو العلمية بذاتها و السبب الاخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى
فيه سبب اخر من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من
العدل و وزن الفعل هذا وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان احمت بكسرتين علما للمفازة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من حمت يحمت وقياسه ان يكى بضمتين

فلما جاء كسرتين علم انه معدول عنه والجواب
ان هذا امر غير محقق لجواز ورود احمت بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل
وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه
لوجود السببين فى احمت وزن العدن وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه

بقوله

بقوله وخالف سيبويه الاخفش هو الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه وما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد و
ان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في
انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل
التاكيد نحو جمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل
العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل

المجرد عن من تفضيله فانه بعد التنكير منصرف
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اذ لكم اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف
سبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها و
جعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث

على اعتبارها

على اعتبارها ايضا فلم اعتبارها وذهب الى ما هو
خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف قبل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها
سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد
التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
عنه بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من

من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
وهو وزن الفعل او الف والنون وهذا القول
ظاهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد
التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة
العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه ۰ اي سيبويه من اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما ۰ باب
حاتم ۰ اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية ۰ لما ذ

يلزم

يلزم ۰ في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين ۰ يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم ۰ في حكم ۰
واحد ۰ وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب
آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من

قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبار بهما
معا غير مستحسن ، وجميع الباب ، اى جميع باب
ما لا ينصرف ، باللام ، اى بدخول لام التعريف
عليه ، او الاضافة ، اى اضافته الى غيره ، ينجر
اى يصير مجرورا ، بالكسر ، اى بصورة الكسر لفظا
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتحة ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف
فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
الانصراف انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت

هذه

هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى
اللام او الاضافة قويت جهته الاسمية فرجع الى
اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل
لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان
العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة

كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذالك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية
شرطا لسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن
شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف
غير المنصرف المرفوعات. جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كا
الصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات

ای

اى ضخمات وكالايام الخاليات ه هو ه اى المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا للافراد ه ما اشتمل ه اى اسم اشتمل
على علم الفاعلية ه اى علامة كون الاسم فاعلا وهى
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يخص الرفع
بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مشهور عن اقوال الفاعل على
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي ه فمنه ه اى من المرفوع

او مما اشتمل على علم الفاعلية ه الفاعل ه وانما قدم
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من
عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء
لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق ه وهو ه اى الفاعل ه ما ه
اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى
ان ضربت زيدا ه اسند اليه الفعل ه بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد

في جمع

فى جمع حدود المرفوعات والمنصوبات و
المجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه ه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة و
المصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم ه اى فعل او شبهه ه عليه ه اى على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه
مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ
اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت فيجب

تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو
في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوع
وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل ه على جهة قيامه به ه
اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه
به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة و
احترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسمى فاعله
كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخله

فيه

فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به ه مثل ه ه زيد في
قام زيد ه ه فهذا مثال لما اسند اليه الفعل
و ه مثل ابوه في زيد ه قائم ابوه ه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل ه والاصل ه في الفاعل
اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلى الفعل ه المسند اليه اى يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه يدل على ذالك اسكان اللام في ضربت
لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة

كلمة واحدة . فلذلك . الاصل الذي
يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد . لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز .. وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول
الشاعر .. جزى ربه عني عدي ابن حاتم .. جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل .. واجيب عنه بان هذا لضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم

ان الضمير

ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه
الفعل اي جزى رب الجزاء .. واذا انتفى الاعراب ..
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما .. اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا
في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة .. اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا بعد
ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد
ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة
له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى .. او كان .. الفاعل . مضمرا متصلا
بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب

عدمه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت ٥ او وقع مفعوله ٥
اى مفعول الفاعل ٥ بعد الا ٥ بشرط توسطها بينهما
فى صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا
او بعد معناها ٥ نحو انما ضرب زيد عمرا ٥ وجب ٥
تقديمه ٥ اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب و
القرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة
كون الفاعل مضمرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب

الحصر

الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيدا
الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع
جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب
احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم و
التأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال
ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل

لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال
ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في
صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر
ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى
قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي
الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي
التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا

القيد

القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وهو اي الفاعل غيره ضمير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او
معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلامتناع
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا م
متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا
فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق م
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز
ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان
تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف
اولى و كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا

لسؤال

لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من
يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء واخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة

على غير القياس كلمامح جمع ملحة ومما يتعلق بمحذوف
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به
الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
و قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة
دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك اى
في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه
ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره

كقولك

كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل و قد يحذفان اى فعل
والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل
نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم
قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال

لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر
فيلزم في الكلام استدرك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية ٥٥
واذا تنازع الفعلان ٥٥ بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرو ٥
او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته
في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
وهو الاثنان ٥ ظاهرا ٥ اي اسما ظاهرا واقعا كائنا
بعدهما ٥ اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط

بينهما

بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه فيصح ان يكون هو مع و
قوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما
على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
الواقع بعدهما لان المتصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول

عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لايمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن
الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع
ههنا مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على تجويز
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت ٥ فقد يكون
اي تنازع الفعلين ٥ في الفاعلية ٥ بان يقتضي

كل

كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان ٥
متفقين في اقتضاء الفاعلية ٥ مثل ضربني واكرمني
زيد ٥ قد يكون تنازعهما ٥ في المفعولية ٥ بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان ايضا متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا ٥ قد يكون ٥
تنازعهما ٥ في الفاعلية والمفعولية ٥ وذا
يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية
اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب
واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من

التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر
مفعولية ذالك الاسم الظاهر بعينه و
لاشك فى اختلاف اقتضأ الفعلين فى
هذه الصورة هذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله ٥ مختلفين ٥ لتخصيص هذه
الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين
واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين فى الاقتضاء وذالك لايتصور الا
اذاكان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا قد

فعل

فعل من المثال الاول وفعل آخر من المثال الاخر
حصل مثال للقسم الثالث وذالك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى
واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وضربنى
واكرمت زيدا وغير ذالك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا ٥٥ يختار ٥ النحاة ٥ البصريون
اعمال ٥ الفعل ٥ الثانى لقربه مع تجويز اعمال الاول
و ٥ يختار النحاة ٥ الكوفيون الاول ٥ اى اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه و
للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ٥٥ فان اعملت
الفعل ٥ الثانى ٥ كما هو مذهب البصريين وبناء

به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على
وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى
على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف
لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني

واكرمني

واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعمال
الثاني اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم حينئذ

محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين اى
اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تأخير الناصب
تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت
زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه
والا اى وان لم يستغن عنه اضمرت اى المفعول
نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت

الفاعل

الفاعل فى الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى
واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربنى و
اضمرت فى اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز و اضمرت المفعول فى الفعل الثانى
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى
مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ
متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار

من الحذف كما هو القول الغير المختار ∴ فتظهر
المفعول فانه اذا تشع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار ∴ نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت
المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده و

الا فالظاهر

والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في
المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا
والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ∴
ولو انما اسعى لادنى معيشة ∴ كفاني ولم اطلب
قليل من المال ∴ حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول

اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاحتمالين فاحتج
المصنف عن طرف البصريين وقال ❁ وقول امرئ
القيس ❁ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❁ ليس منه
اى من باب التنازع ❁ لفسا د المعنى ❁ على تقدير
توجه كل واحد من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفا كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما و
ذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت منفيا شرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه

البيت

البيت المتأخر اعنى قوله ❁ ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ❁ وحينئذ ليستقيم
المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل
من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
❁ مفعول ما لم يسم فاعله ❁ اى مفعول فعل او
شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال
ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا ❁ كل مفعول حذف فاعله ❁
اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به ❁ واقيم هو ❁ اى

المفعول • مقامه • اى مقام الفاعل فى اسناد
الفعل اوشبهه اليه • وشرطه • اى وشرط مفعول
مالم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
اذا كان عامله فعلا • ان تغير صيغة الفعل الى
فعل • اى الماضى المجهول • او يفعل • اى المضارع
المجهول فتناول مثل تفعل واستفعل ويفعل
ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها
ولا يقع • موقع الفاعل • المفعول الثانى من
مفعولى • باب علمت • لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون
اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا

مع

مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى
ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام • ولا • المفعول • الثالث من • مفاعيل
باب اعلمت • اذ حكمه حكم المفعول الثانى من
باب علمت فى كونه مسندا • والمفعول له •
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند
اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب • والمفعول
معه كذلك • اى كل واحد من المفعول له
والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى
والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما

لايقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لايجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه
لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه • واذا وجد
المفعول به • في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل • تعين • اى
المفعول به • له • اى لوقوعه موقع الفاعل لانه
شبيه بالفاعل في توقف تحقق الفعل عليهما فان
الضرب مثلا كما انه لايمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لايمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر

المفاعيل

المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة • تقول
ضرب زيد • باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة • ظرف زمان • امام الامير • ظرف
مكان • ضربا شديدا • مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لايقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لافائدة فيه لدلالة الفعل
عليه • في داره • جار ومجرور شبيه بالمفاعيل
فيم مقام الفاعل مثلها • فتعين زيد فان لم يكن
اى لم يوجد في الكلام المفعول به • فالجميع • اى
جميع ماسوى المفعول به • سواء • في جواز وقوعها

موقع الفاعل و المفعول الاول من باب
اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل
من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى
زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك ع
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا
ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ
ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع
المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم

بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل
المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن
العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه
عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد
بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا
يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب

ومضروب وحسن وجارية مجراها كفي التثنية ° الواقعة
بعد حرف النفي ° كما ولا ° والف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر °
فخير نحن عند الناس منكم ° فخير مبتدأ
ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي
وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان
فاعلا لكونه كالجزء ° رافعة لظاهر ° او ما يجري
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى

اراغب

اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز
به عن نحو قائمان الزيدان لان قائمان رافع
لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا
الظاهر لم يجز تثنيته ° مثل زيد قائم ° مثال
للقسم الاول من المبتدأ ° وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي
واقائم الزيدان ° مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام ° فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام
الاسم ° مفردا ° مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد
واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو

اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون ا
فانها حينئذ خبر ليس الا • جاز الامران
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد
مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها
اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون
الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه
وثانيها • اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان
يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر
وثالثها • اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت
• والخبر هو المجرد • اى هو الاسم المجرد عن العوامل

اللفظية

اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم
فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم • المسند به • اى ما يوقع
به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به •
المغاير للصفة المذكورة • فى تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ او
لك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ
او تجعل البا بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى
المبتدأ وعلى تقديرين يخرج به القسم الثانى

من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تأكيدا ٭ واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر
هو الابتدأ اعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيئ او يسند اليه شيئ ٭ فمعنى الابتدأ
عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتدأ عامل
فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر وقال الآخر
كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية ٭
واصل المبتدأ ٭ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ
عليه اذا لم يمنع مانع ٭ التقديم ٭ على الخبر لفظا لان

المبتدأ

المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ٭ ومن ثمه ٭ اى من اجل ان
الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا ٭ جاز ٭ قولهم
فى داره زيد ٭ مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع ٭ قولهم ٭ صاحبها فى الدار ٭ لعود الضمير
الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير
فيلزم عود الضمير الى التأخير لفظا ورتبة وهو
غير جائز ٭ وقد يكون المبتدأ نكرة ٭ وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى
معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام

انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل . اذا تخصصت . تلك النكرة
بوجه ما . من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل شيوعها
فتقرب من المعرفة . مثل . قوله تعالى . ولعبد
مؤمن خير من مشرك . فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره . و مثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة . فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب
عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما

تخصيص

تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي
الدار خبره . و مثل قولك . ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد
وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة . و مثل قولهم . شر اهر
ذا ناب . لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر و
ما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه
محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام

علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام • واعلم ان الاهر للكلب المعتاد
بالنباح قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب
مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له
بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه
شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب
لرجل قوي ادركه العجز في حادثته • ومثل قولك

في الدار

في الدار رجل • لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل
في الدار علم انما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة • ومثل
قولك سلام عليك • لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا
هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على
ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا

يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ويجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما
سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكون
الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ
قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم و فعلية مثل زيد
قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك

العائد

العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في
نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو
قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان
ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة
ان بائع البر والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع
ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان
او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ
مفردا وجه الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم
وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه حينئذ يجب تقديمه حفظا لصدارته
مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله

صدر

صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا
ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا
اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ
والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل
افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او

اوكان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون
فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد
لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى
الصورة الاولى فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخرى
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما و
الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل

ان يكون

ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على التثنية
الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن
الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء
كانت بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر
الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان
الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان مفردا صورة حقيقة وعلى تقديرين

ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه
اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام لتقدمه
في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى
للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح و
وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار
خبر تخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر
لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده
متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع
الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة

ورتبة مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى
مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل
تعلق الخبر بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدأ اذ في تأخيره توهم لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في
جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا

وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل ٭ وبغير العطف مثل
زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو
حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العاطف
لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى المبتدأ
ولا فى الخبر ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال

الخبر

الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد ا
اعم فالاقتصار عليه لذلك ٭ وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط ٭ وهو سببية الاول للثانى
او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدأ الشرط فى سببية للخبر سببية
الشرط للجزاء ٭ فيصح دخول الفاء فى الخبر ٭ ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب
دخوله فيه بل يجب عدمه ٭ وذلك ٭ المبتدأ
المتضمن معنى الشرط ٭ اما الاسم الموصول بفعل

اوظرف ؛ اى الذى جعلت صلته جملة فعلية
اوظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق و
انما اشترط ان يكون صلته فعلا اوظرفا مأولا بالفعل
ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لايكون الا فعلا
وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
به ؛ اوالنكرة الموصوفة بهما ؛ اى باحدهما وفى حكمها ا
الاسم المضاف اليها ؛ مثل الذى يأتينى ؛ هذا
مثال للاسم الموصول بفعل ، او ، الذى فى الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف ، فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرون

منه

منه فانه ملاقيكم ؛ و مثل كل رجل يأتينى ؛ هذا مثال
للاسم الموصوف بفعل ؛ و كل رجل فى الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف ؛ فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى اوفى الدار فله
درهم ؛ وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل
اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره
مانعان ؛ عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت
لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء

من قبيل الاخبار وذالك المنع انما هو بالاتفاق
من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او
فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب
علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصها ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه
ذالك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قبل سيبويه ان المكسورة
بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى

ان الذين

ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاكتفى
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام
الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن
دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه و
قول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى

فسوف يكون ح وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية ، جوازا ، اى حذفا جائزا لا واجبا
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو ،
الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان فى الاصل صفة قطع لقصد المدح
او الذم او غير ذالك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين
ذالك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى
نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد ، كقول المستهل
اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف
فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره ، الهلال والله ، اى هذا الهلال

والله

والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شيئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ،
ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما الحق
بالقسم جريا على مادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف ، وقد يحذف
الخبر جوازا ، اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير
اقامة شيئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
فى قولك ، خرجت فاذا السبع ، فان تقديره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف

زمان للخبر المحذوف نحو ساد سه اى ففى و
قت خروجى السبع واقف ، و ، قد يحذف الخبر
لقيام قرينة ، وجوبا ، اى حذفا واجبا ، فيما التزم
اى فى التركيب الذى التزم ، فى موضعه ، اى فى موضع
الخبر ، غيره ، اى غير الخبر وذالك فى اربعة ابواب
على ماذكره المصنف اولها المبتدأ الذى بعد
لولا ، مثل لولا زيد لكان كذا ، اى لولا زيد
موجود لان لولا لامتناع الشيئ لوجود غيره فيدل
على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب

حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة
للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان
مصدرا صورة او بتأويله منسوبا الى الفاعل او
المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذالك المصدر وذالك مثل ضربى
رجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعول به
ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت
زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب

مایکون الامیر قائما فذهب البصریون الی ان
تقدیره ضربی زیدا حاصل اذاکان قائما فحذف
حاصل کما یحذف متعلقات الظروف نحو زید
عندک فبقی اذاکان ثم حذف اذامع شرطه
العامل فی الحال واقیم الحال مقام الظرف لان
فی الحال معنی الظرفیة فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فیکون الحال قائما مقام الخبر و
قال الرضی هذا ما قیل فیه وفیه تکلفات کثیرة
وهی حذف اذامع الجملة المضاف الیها ولم یثبت
فی غیر هذا المکان والعدول عن ظاهر بمعنی کان
الناقصة الی معنی التامة والذی یظهر لی ان تقدیره

نحو

نحو ضربی زیدا یلابس قائما اذا اردت الحال من
المفعول وضربی زیدا یلابسنی قائما اذاکان حالا
عن الفاعل اولی ثم نقول حذف المفعول ای
هو ذو الحال فبقی ضربی زیدا یلابس قائما ویجوز
حذف ذی الحال مع قیام قرینة تقول الذی
ضربت قائما زید ای ضربته ثم حذف یلابس
الذی هو خبر المبتدأ والعامل فی الحال واقیم
الحال مقامه کما تقول راشدا مهدیا ای سر راشدا
مهدیا فعلی هذا یکونون مستریحین من تلک
التکلفات البعیده وقال الکوفیون تقدیره
ضربی زیدا قائما حاصل بمیل قائما من متعلقات المبتدأ

ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده و
تقييد للمبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اى ضربى زيدا اضربه قائما ، وذهب بعضهم الى
ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما ، وثالثها كل مبتدأ اشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التى
بمعنى مع ، وذلك ، مثل كل رجل وضيعته ، اى
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب
حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون و

اقيم

واقيم المعطوف فى موضعه ، ورابعها كل مبتدأ
يكون مقسما به وخبره القسم ، وذلك مثل
لعمرك لافعلن كذا ، اى لعمرك وبقاؤك
قسمى اى ما اقسم به فلاشك ان لعمرك
يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم
مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله ، خبر ان واخواتها ، اى من المرفوعات
خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس
الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل
وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب

الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ
عملت رفعا ونصبا مثله، هو اى خبران واخواتها
المسند اى الشيئ الآخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر
المبتدأ وخبركان وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها
وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه
الاشياء عنه والمراد من دخول هذه الحروف عليها
ورودها عليهما لا بأن اثرفيها لفظا او معنى فلا
ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل

انما دخل

انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسما هذه
الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة
بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
يقوم فانه مأول بقائم مثل قائم فى مثل ان
زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ
فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا

ومحذوفا وفي شرائط من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان
امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه
وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال ان اين زيد وان من اباك
الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا

ايضا

ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى
ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان
ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم و
في وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة

لنفى الجنس اى لنفى صفة اذ لا رجل قائم مثلا
لنفى القيام من الرجل لا لنفى الرجل نفسه وهو
المسند اى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتدأ
وخبر ان وكان وغيرهما بعد دخولها اى
بعد دخول لا تخرج به سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب
فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة
بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها

اى فى الدار

اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا
حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه و
انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره و
يحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما
كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله
اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف
عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا
لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير

خبر وعلى تقدير ان يكون ما بعده خبر فى مثل لا رجل
قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول على
المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليهما
هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما
خرج به خبر اسم ما ولا وما عرفت من معنى دخولها
لا يرد ابوه فى مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك واما اتى
بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف
ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون ان

الاسم

الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما
كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد التنزيل
نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى
لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس
كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا
لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو
قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون لنفى
الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع مالم يتكرر ولا تكرار فى البيت اعلم

ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التوابع
مايكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على
علم المفعولية قد تبين شرحه
بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما و
هى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رأيت زيدا ومسلمات واباك مسلمين

وسلمين

وسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمى به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده
بالباء او فى او اللام او مع بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به او فيه او له او معه وهو اى المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد
بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد
عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا

وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
كلها «مذكور» صفة للفعل وهو عم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد «بمعناه» صفة ثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى
ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه
بل المراد به ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل

على الجزء

على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند
اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل
عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما

فى قولك كربت كرابتى فهو مفعول به لا
مفعول مطلق اذ ليس ذالك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل
على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وا
نطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا و
قد يكون اى المفعول المطلق للتأكيد
اذا لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتأكيد

لا يثنى

لا يثنى ولا يجمع لانه دال على المعنى المجرد عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف الاخريين
اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين
او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون ذلك المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا او
بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه
يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف

الفعل ؛ الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره ؛ خير مقدم
اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل و
مصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم تفضيل له حكم ما اضيف اليه ؛ و وجوبا
اى حذفا واجبا ؛ سماعا ؛ اى سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها ؛ كسقيا
اى سقاك الله سقيا ؛ ورعيا ؛ اى رعاك
الله رعيا ؛ وخيبة ؛ اى خاب خيبة من
خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه و
جدعا ؛ اى جدع جدعا والجدع قطع الانف

والاذن

والاذن والشفة واليد ؛ وحمدا اى حمدت
حمدا ؛ وشكرا ؛ اى شكرت شكرا ؛ وعجبا
اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال
الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا المعنى
وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت
الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام
الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له
و ؛ قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا ؛ قياسا ؛ اى حذفا قياسيا يعلم له

ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع
متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع
اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا الا يجب
حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
مطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن
ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا

عنه

عنه نحو ما سيري الاسير شديدا لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصلح و
قوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
في الوقوع بعد لا يكون خبرا عنه نحو ما انت
الا سيرا اى الا تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر يعم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى

مايشبه به فعله اولى مفردا ومضاف ، واما
انت سيرا ، اى لتسير سيرا امثال لما وقع بعد
معنى النفى ، و زيد سيرا سيرا ، اى ليسير سيرا امثال
لماوقع مكررا ، ومنها ، اى من المواضع التى يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ماوقع ، اى موضع مفعول مطلق وقع ، تفصيلا
لاثر مضمون جملة مقدمة ، والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول و
باثره غرضه المطلوب وبتفصيل الاثر بيان
انواعه المختلفة المحتملة ، نحو قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد ، اى بعد شد الوثاق

واما فداء

واما فداء ، فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن واما الفداء فغفصل الله سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى
تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها ، اى من تلك المواضع ، ماوقع
اى موضع مفعول مطلق وقع ، للتشبيه
اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا ، اى حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد العلماء

لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد
جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت
حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب
صوت حمار وعلى صاحبه اى على
صاحب ذالك الاسم اى الذى قام به
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت
صوت حمار من صات الشيئ صوتا بمعنى صوت

تصويتا

تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذالك الاسم
وهو الضمير المجرور فى له او نحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ
صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل
لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول
المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى

والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الافادة
اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا
كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكليف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثل امرك
ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى
بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اجيبك
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره
اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف
فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد
ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به
المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد

منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله اومعه
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ودخل
بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل
اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فادر سر انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا

فان زيدا

فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم و
قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا
اما جوازا مثل الله اعبد واوجه الحبيب اتمنى
واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن
مانع من التقديم كوقوعه في خبر ان نحو من البر
ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل
العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب

اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية . ووجوبا فى
اربعة مواضع . تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب
الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح
والذم او الترحم نحو اخاك اى الزم بل لكثرتها حتى
بالنسبة الى هذه الابواب . الاول . من تلك
المواضع الاربعة . سماعى . اى مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى . نحو امرأ ونفسه . اى اترك
امرأ ونفسه . وانتهوا خيرا لكم . اى انتهوا عن التثليث

واقصدوا

واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد . واهلا و
سهلا . اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا
لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا
من البلاد لا حزنا . والموضع الثانى . اى من تلك
المواضع الاربعة . المنادى وهو المطلوب
اقباله . اى توجهه اليك اما بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء
ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى
فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب

لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف الندا المجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افراد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه
تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعالى فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعوا

من الحروف

من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل ذلك زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلب لفظيا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف
اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون
النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر

وصل يا زيد ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف الندا عليه و
افادته فائدته وعند المبرد بحرف الندا
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اى ممن انتصب المفعول
به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى جزئ الجملة فعند
سيبويه كلا جزئ الجملة اى الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف الندا قائم مقام
احد جزئ الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند

ابي علي

ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى المنادى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض و
الفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
وللطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى الضمة
او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة الندا او الفعل مسند الى الجار والمجرور
اكتفى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم بجر ملايم
لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا
اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو
كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة

قبل الندأ او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا و
تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى و
انما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على
الضمة اولهما معرفة قبل الندأ وثانيهما معرفة
بعد الندأ ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض

اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله
وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعأ نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو
يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح اللام الجارة
معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث

بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو وكسرت اللام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح اللام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
اللام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض
المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب
نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد

لاقتلنك

لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب
بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المهدد وهو الفاعل يستغيث بالمهدد وهو
مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم
خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه ليحضر فيقضى منه العجب ويتخلص منه و
اجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره
المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في
قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي
وانما المراد ويا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي

ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو
الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح
لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ
لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما
تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد
المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف

لفظا

لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف
النداء لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سواهما
المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا
ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا و
القسم الثالث وهو ما لا يكون مفردا ولكن

لا يكون معرفة مثل يا رجل مقبولا لغير معين
اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب حيلا
لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا
اذ حيث انتفا كل من القيدين بمثال التفضح
سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا غير معين وهذه العبارة تعم
من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى

المستغاث

المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكما انما قيدنا المنادى بكونه مبنيا لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط و
قيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو
يا زيداه ويا عمراه اولاه وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح
وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب و
انما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة

بان لا يكون مضافة معنوية ولا لفظية و
لا شبه مضاف او حكما بان مضافة لفظية
او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما
الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد فيدخل
فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن
الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه و
ما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها
من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وميز

بالقيد

بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص
ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الكائن
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب

يجوز ان يكون تابعه تابعا لفظه وتنصب
حملا على محله لان حق توابع المبنى ان يكون
تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد
يا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر والشهر ويا غلام بشر و
بشرا فى عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث
فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه و
الخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه
فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يختاره الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف

بحرف

بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء لا هى الضمة او ما يقوم مقامها و
لكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو
بن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل
يختاره فيه النصب مع تجويزه الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب و
ابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذکور، کالحسن، ای کاسم الحسن فی
جوازه نزع اللام عنه، فکالخلیل، ای فالبو
العباس مثل الخلیل فی اختیاره لامکان جعله
منادی مستقلا بنزع اللام عنه، والا، ای
وان لم یکن المعطوف المذکر کاسم الحسن
فی جوازه نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فکابی عمرو، ای البو العباس مثل ابی عمرو فی اختیار
النصب لامتناع جعله منادی مستقلا
والمضافة، عطف علی المفردة ای وتوابع
المنادی المبنی علی مایرفع به المضافة بالاضافة
الحقیقیة، تنصب، لانها اذا وقعت

منادی تنصب فنصبها اذا وقعت توابع الی لان
حرف الندأ لایباشرها مثل یا تمیم کلهم فی التاکید
ویا زید ذو المال فی الصفة ویا جبل یا جبل یا ابا عبد الله
فی عطف البیان ولا یجی المعطوف بحرف الممتنع
دخول یا علیه مضافا لان اللام یمتنع دخولها علی
المضاف بالاضافة الحقیقیة، والبدل و
المعطوف غیر ما ذکر، ای غیر المعطوف الذی ذکر
من قبل وهو الممتنع دخول یا علیه فغیره المعطوف
الذی لا یمتنع دخول یا علیه حکمه ای حکم کل واحد
منهما، حکم، المنادی، المستقل، الذی باشره حرف
الندأ وذلک لان البدل هو المعطوف بالذکر

والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه ، مطلقا ، اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كان مؤنثين
او مضافين او مضارعين للمضاف ونكرتين
فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد
طالعا جبلا ويا زيد رجل صالحا والمعطوف مثل
يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجل صالح ، والعلم ، اى العلم الذى
المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه

واماكونه

واما كونه مبنيا على الضم فلئلا يفهم من اختيار فتحة المبنى
عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى
على الضم ، الموصوف بابن ، مجرد عن التاء او ملحق
بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن و
موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو ، مضافا ، اى حال كون
ذالك الابن مضافا ، الى علم آخر ، فكل علم يكون
كذالك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن ، يختار فتحه ، لكثرة و
قوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته



الاصلية لكونه مفعولا به وان الزوى المعرف باللام
اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط
اى مع ها التنبيه بين حرف الندا والمنادى المعرف
باللام تحرزا عن اجتماع التى التعريف بلا فاصلة ويا
هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط
الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع وا
النصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود
بالندا فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابيه موافقة
للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو
المقصود بالندا وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز

الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف و
يا ايها الرجل ذا المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى
وقالوا بناء على قاعدة تجويزه اجتماع حرف الندا
مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله
لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام

لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع اخر اختص
هذا الاسم بذالك الجواز ولهذا قال ه خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان صله
اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم و
يا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى
قولهم ه من اجلك يا التى تيمت قلبى ه وانت
بخيلة بالوصل عنى ه لان لامها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا

عليه

عليه بالشذوذ وفى غلامان فى قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا
ولك ه اى وجاز لك ه فى مثل يا تيم تيم عدى
اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة
صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول
الضم والنصب ه وفى الثانى النصب فحسب
اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب فعلى انه منادى مضاف الى عدى
المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذالك مذهب سيبويه او
مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور ه

وذالك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان
النصب على ان يكون في الاصل ياتيم بالضم تيم عدي
ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو و
تعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت ؎ ياتيم تيم عدي
لا اباكم ؎ لا يلقينكم في سوءة عمر ؎ والبيت لجرير
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا
لبني تيم ؎ لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم ٭ و المنادي
المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا
مثل ٭ يا غلامي و سكونها مثل ٭ يا غلامي و اسقاط

اليأ

اليا اكتفاء بالكسرة اذ كان قبله كسرتها احترازا عن مثل
يا فتاي مثل ٭ يا غلام ٭ قبلها الفا نحو ٭ يا غلاماه و هذان
الوجهان يقعان غالبا في الندا لان الندا موضع
التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من
الندا بسرعة ليتخلص منه و يتوجه الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا و
ابقاء الكسرة دليلا عليه و قلب اليا الفا لان
الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة و هاتان
هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادي
المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
كذالك بل فيما غلب عليه الاضافة الى يا المتكلم

واشتهر بها ليدل الشهرة على اليا المغيرة بالحذف
او القلب فلا يقال ياعدو وياعدوا وقد جا شاذا
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفا بالفتحة عن الالف و
يكون للمنادى المضاف الى يا المتكلم بالها في
هذه الوجوه كلها وقفا اى في حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب
في محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى يا المتكلم مع وجود امر زائدة
عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار
اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت

ويا امت

ويا امت ايضا بابدال اليا بالتا فتحا وكسرا
اى حال كون التا مفتوحة على وفق حركة اليا او مكسورة
لمناسبة اليا وقد جا الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته
وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التا جمعا بين
العوضين دون اليا كما قالوا يا ابتى ويا امتى
اضطرارا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير
جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا التخصيص
بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن
خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى الا بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابنت ام و

ويابنت عم على الوجوه الاربعة ه مثل باب ياغلامى
فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح اليا وسكونها و
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا والاكتفا بالكسرة
ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال اليا الفا ه وقالوه
بزيادة وجه اخر شذ فى المضاف الى يا المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم ه بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص المنادى
الترخيم شرع فى بيانه فقال ه وترخيم المنادى
جائز ه اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة تبعث
وحثت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو

وهو فى غيره ه اى غير المنادى واقع ه ضرورة ه اى
لضرورة شعرية دعت اليه لا فى سعة الكلام
وهو ه اى ترخيم المنادى ه حذف فى آخره ه اى
اخر المنادى ه تخفيفا ه اى لمجرد التخفيف لا لعلة
اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذالك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى ترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه ه اى شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول
او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على

تقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي
ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه
بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه
ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا

وكأنه

وكأنه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط
عدم دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين
الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا
على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي
منه دليل على ما القي ولزيادته على ثلثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة و
اما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما

ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على زوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقائه نحو ذات وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف
اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو
يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى
ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه
فقال، فان كان فى اخره، اى اخر المنادى زيادتان

كائنتان

كائنتان فى حكم، الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا
معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء و
النون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التأنيث
فلم يحذف منهما الا الاخر، كاسماء، اذا جعلتها فعلاء
من الوسامة اى العلامة كما هو مذهب سيبويه
لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه
يكون حينئذ من باب عمار، ومروان او، كان فى
اخره، حرف صحيح، اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن
لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ونحو

فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله
مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الاذهان
لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو
ثبون وثلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء
الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا

اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته و
اصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر
صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان
مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي
خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون
كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
نحو ذلك المذكور من اقسام الثلاثة حذف واحد

اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو ياحار ويامال فى ياحارث
ويامالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على استعمال
الاكثر فيقال فى ياحارث ياحار بكسر الراء على ما كان
عليه قبل الترخيم و فى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة
بعد الضمة و فى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على استعمال
الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له
فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال

ياحار

ياحار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى
لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلب ياء وكسر ما قبلها كما فى ادلو ويا كرا
لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو
وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة
النداء يعنى خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه
سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها فى غير النداء والمندوب فى اللغة ميت
يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليعذروه فى البكاء وليشاركوه فى التفجع و

فى الاصطلاح فهو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا
او وا فالمتفجع عليه عدما يتفجع على عدمه كالميت
الذى يبكى عليه النادب ويعد محاسنه والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للناس
لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه و
خص المندوب بوا لكونه ممتازا به عن المنادى لعدم
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما و
حكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم
المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على

صورة

صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام
المنادى لوروده انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
و جاز لك زيادة الالف فى اخره اى اخر المندوب
لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس
اى التباس ذلك اللفظ بسبب زيادة الالف بغيره
عدلت الى حرف المد مجانس حركة اخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا ندبت غلام مخاطبة قلت
وا غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب

واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت و
غلاما مكهوه اذ الميم اصلها الضم لاغلامكماه للالتباس
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى
الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه
عدا الا الاسم المعروف الذى اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته و
التفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا
اللفظ مندوب مخص ينتقل الذهن اليه ويعرف
به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

مثل

مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانها جئ بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه
ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص
من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان

فتعال واجبهجى الشاميتناه والجمجة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف الندأ الا اذا كان مقارنا
مع اسم الجنس ويعنى به ماكان نكرة قبل النداء
سواء يتعرف بالنداء كيا رجل اولم يتعرف مثل يارجلا
لان نداءه لم يكثر كثرة الندأ العلم فلو حذف منه
حرف الندا لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى
الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب
فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقى
على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف الندأ كلفظة الله

فانه

فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو
اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
و لفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل
اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا
الرجل اى يا ايهذا الرجل ولا يجوز الحذف من ايهذا
من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد فعل كذا والموصولات
نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فيشذ
نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف
الندأ من اسم الجنس فى اصبح ليل اى اصبح
ياليل حذف حرف الندأ من الليل مع انه اسم جنس

شذوذ قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته

و فى انت مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع

فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال انت مخنوق

حذف حرف الندأ عن المخنوق مع انه اسم جنس

شذوذ و فى اطرق كرا اى يا كروان وفيه

شذوذ ان حذف حرف الندأ من اسم الجنس

وتخيم مخيم العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان

يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى

فيسكن ويطرق حتى يصادو والمعنى ان النعامة الذى

هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل

الضلال وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز كقوله الا

يا اسجدوا

يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه و يا حرف

ندأ اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على

الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد اللام

لانه ليس من هذا الباب فان ناصبة للمضارع

ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع

سقط نونه بالنصب الثالث من تلك

المواضع الاربعة التى وجب حذف الناصب المفعول

به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله اى ناصب

له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد

واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء

على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده

وانما وجب حذفه حينئذ احترازا من الجمع بين المفسر
والمفسر ٭ وهو ٭ اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه ٭ احترز به عن نحو زيد
الوك ولا يراد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان
يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه ٭ مشتغل ٭ ذالك
الفعل او شبهه ٭ عنه ٭ اى عن العمل فى ذالك الاسم
بضميره ٭ اى بالعمل فى ضميره ٭ او فى متعلقه ٭ اى متعلق ذالك
الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل فى ضمير ذالك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذالك الاشتغال

لا بسبب

لا بسبب اخر بحيث ٭ لو سلط ٭ بمجرد رفع
ذالك الاشتغال ٭ عليه ٭ اى على ذالك الاسم
هو ٭ اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه ٭ او
مناسبه ٭ اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم ٭ لنصبه
اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره او
متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفارغ
عن العمل فيه بمجرد ذالك الاشتغال خرج زيد
ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد
اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتدا فيه ورفعه
اياه ايضا مانع عن ذالك وبقيد النصب

بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيد اكنت اياه ووجهها
صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة
منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته

مثال

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط بعينه وزيدا
مررت به مثال

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
بجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس للمحبوس
عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بالفعل
مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل
المضمر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته حذف
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني

وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه
اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعنى جهدت عليه ثم ان الاسم
الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المصنف فقال ويختار فى الاسم
المذكور الرفع الابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء و

يرجح

ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح
خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجوده القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة
للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو

لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع
وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم
المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى قرائن الرفع

مثل

مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن و
من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع لا يقدر

معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته والا زيد ضربته
وان زيد ضربته الا تأديبا و بعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار
الرفع فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل
همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز
وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل و
بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو
اذا عبد الله تلقاه فاكرمه و بعد حيث
الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرم وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم

المذكور

المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه و زيدا لا تضربه
وانما اختير فى هذه المواضع اى فيما بعد حرف الاستفهام
والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى
النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع
مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والاصل وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر
فى حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه
الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع

موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات
ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفية لا بينه
بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معاه مثل قوله تعالى • انا كل شيء خلقناه بقدر • بنصب
كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء
المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون
قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء
مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء

الموجودة

الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد • ويستوى الامران
اى الرفع والنصب المتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت • في مثل زيد قام وعمرا اكرمته • اى عنده
او في داره وكون ذلك اى الامر لصحة العطف على الصغرى
لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة
التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعها بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية فتعطف
على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية

فعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ
فالصغرى اقرب • ويجب النصب • اى نصب
الاسم المذكور • بعد حرف الشرط • والمراد به هٰهنا
ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب و
اختيار النصب مع الطلب • و • كذا يجب
نصبه بعد حرف التحضيض • وهو هلا والا ولولا

ولوما

ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا • نحو ان زيدا ضربته • مثال لحرف الشرط • والا زيدا ضربته • مثال لحرف
التحضيض • وليس مثل ازيد ذهب به منه •
اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع
الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
يظهر بعد تعميق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو عليه او مناسبه

لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا من شانه
اعنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس اذهب
به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب احد
قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته
مفقود واذا كان الامر كذلك • فالرفع •
اى رفع زيد فى المثال المذكور وجب بالابتداء
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه

النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
وكل شئ فعلوه فى الزبر • اى فى صحايف اعمالهم فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه
لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر
فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يفعلوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او فعلوا فيها كتابة
افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية
فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو
مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى • وكل صغيرة وكبيرة مستطر • لان كل شئ كائن

فی صحایف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم علی
ان یکون کل شئ مبتدأ والجملة الفعلیة صفة
لشئ والجار والمجرور فی محل الرفع علی انه خبر المبتدأ
تقدیره وکل شئ هو مفعول لهم ثابت فی الزبر
بحیث لا یغادر صغیرة ولا کبیرة وعلم
انه قد سبق ان الاسم المذکور اذا کان لفعل
المشتغل عنه بضمیره او متعلقه امرا او نهیا
فالمختار فیه النصب والظاهر ان قوله تعالی
الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منهما داخل
تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فیه
علی الرفع الا فی روایة شاذة عن بعضهم فاضطر

النحاة

النحاة الی تمحلوا للاخراج عن هذه القاعدة المذکورة لئلا یلزم
اتفاق القراء علی غیر المختار فاشار المصنف الی ما تمحلوا
للاخراج عنها فقال ○ ونحو الزانیة والزانی فاجلدوا کل
واحد منهما الفاء فیه مرتبط ○ بمعنی الشرط عند المبرد
لکون الالف واللام فی الزانیة والزانی مبتدأ
موصولا فیه معنی الشرط وهو الفاعل الذی هو صلته
کالشرط فخبر المبتدأ کالجزاء والفاء الداخلة علیه مرتبط
بالشرط لدلالته علی سببیة للجزاء ومثل هذا الفاء لا یعمل
ما فی حیزه فیما قبله فامتنع تسلیط الفعل المذکور
بعده علی ما قبله فتعین فیه الرفع ○ وهو الآیة
جملتان ○ مستقلتان ○ عند سیبویه ○ اذ الزانیة

مبتدأ المحذوف المضاف والزاني عطف عليه و
الخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد
وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفا
عنده ايضا للسببية اى ان يثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة
اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين
الرفع • والا • اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن
الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة
فالمختار حينئذ فيها • النصب • واختيار النصب
فيه باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او من جعل الآية جملتين ليتعين الرفع

الرابع

الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب
المفعول به فيها • التحذير • وانما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف
شيء عن شيء وتبعيده عنه وفى اصطلاح النحاة
معمول • اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا • اى حذر ذلك المعمول
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له • مما بعده • اى مما بعد ذلك المعمول
او ذكر محذر منه مكررا • على صيغة المجهول عطف
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد
من ضمير فى المعطوف كما كان فى المعطوف عليه

قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ
تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكرر الا انه وضع
المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه
محذر منه لا محذر ه مثل اياك والاسد واياك و
ان تحذف ه هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما
بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك و
بعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها ه والطريق الطريق ه مثال الثاني لنوعيه اي اتق

الطريق

الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في ٢٣
اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في
مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال
بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع
افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد
نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ
الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين

فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذالك فانه ايضا
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحذور بدليل ذكرها فيما بعده ه ولقوله ه في قسمي
النوع الاول ه اياك من الاسد ه كما كنت تقول
اياك والاسد ه واياك من ان تحذف ه كما كنت
تقول اياك وان تحذف على ان تكون لفظة من متعلقة
بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد ومن ان تحذف
ولقولي في المثال الاخير ه اياك ان ه تحذف بتقدير
من اي اياك من ان تحذف لان حذف الجار من ان
وان قياس ولا تقول في المثال الاول ه اياك ه
الاسد لامتناع تقدير من ه وشذوذه مع غير ان

وان

وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا ه المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل ه اي حدث مذكور ه تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذالك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل
شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان
عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما
او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة

لكنه ليس بمذكور لكن يقتضي مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى مفعول فيه فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
خروج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان ° بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى تقسيم المفعول وتمهيد لبيان

حكم

حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو
مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها و
هذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو
مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم
المص حيث جعل المجرور ايض مفعولا فيه ولذالك
قال ° وشرط نصبه ° اى شرط نصب المفعول فيه
تقدير في ° اذ التلفظ بها يوجب الجر ° وظروف
الزمان كلها ° مبهما كان الزمان او محدودا ° تقبل
ذالك ° اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود

منها محمولا عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت
دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا
اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل بتقدير النصب
في اذا لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول

هذا

هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها
قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو
الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذاهب الاصح

فانه ذاهب بعض النحاة الى انه مفعول لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة الاستعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لايطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولاشك ان معنى
الدخول لايتم بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد
الفلانى فالظ انه مفعول به لامفعول فيه ومما يؤيد
ذالك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه
اذا قلت ضربت زيد فى الدار التى هى جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذالك يصح

ان تقول

ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليست كذالك فانه اذا قال الداخل فى الدار
دخلت الدار لايصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها
التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعول فيه بل
مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت
فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن
سيبويه ان استعماله بفى شاذ ه وينصب ه اى
المفعول فيه ه بعامل مضمر ه بلا شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت

يوم الجمعة و بعامل مقدر على شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى
المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد
تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
كما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث
مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا فى جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احترز به عن مثل اعجبنى
التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى
الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت

هو

هو مذكور معه فى ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه
فى التركيب الذى هو فيه ويرد حينئذ نحو اعجبنى
التأديب الذى ضربته لاجله اللهم الا ان يراد
بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تأديبا
مثال لما فعل فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
مستقلا بغير داخل فى المفعول المطلق يخالف
خلافا للزجاج فانه اى المفعول له عنده

اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى
عنده فى المثالين المذكورين او بته بالضرب
تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او
ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد
قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تخله
فى حقيقته الا يرى الى صحة تأويل الحال بالظرف
من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها ٥ وشرط نصبه
اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له فان السمن والاكرام فى قولك جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما

يدل

على ما يدل عليه هذه وبذا كما قال فى المفعول فيه ان
شرط نصبه تقدير وبذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم ٥ تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر و
خص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات
الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع
انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى ٥ خاشعا
متصدعا من خشية الله ٥ وقوله تعالى فبظلم من
الذين هادوا حرمنا ٥ وقوله صلى الله عليه وسلم ان امرأة
دخلت النار فى هرة ٥ اى لاجلها ولما كان تقدير
اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى المعنى
وكان الاصل ابقاؤها فى اللفظ والنسبة فلا حاجة

في ابقائها في النسبة الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون
في حذفها من اللفظ ولهذا قال ٥ وانما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز
حذفها كما يجوز ذكرها ٥ اذا كان ٥ المفعول له فعلا
احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن ٥ لفاعل
الفعل المعلل به ٥ اى لمتحد فاعله وفاعل عامله احترز
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
ومقارنا له ٥ اي للفعل المذكور ٥ في الوجود ٥ بان يتحد
زمانا وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

عن الحرب

عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض
زمان المفعول له اعني ايقاع الصالح بعض زمان
الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد
عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم
لوعدي بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه ٥ اى الذي فعل لمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او مفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار

والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام احترز عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة وفي بعض الحواشي
ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل ٥ وقد حيل بين العير والنزوان ٥ فان مفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل
الحيلولة لان بين اللازم ظرفية لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره

والضمير

والضمير المجرور للموصوف ٥ فهو مذكور بعد الواو
احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء ٥ لمصاحبة معمول
فعل ٥ اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد
الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء
كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك
الفعل لفظا ٥ اي لفظيا كالمثالين المذكورين ٥ او معنى
اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينفصل

بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى
الجمع فناسب معنى المعية ۰ فان كان ۰ اي وجد
الفعل ۰ اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل و
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز ۰ اي لم يجب العطف ۰ ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب

العطف

العطف فيه ۰ فالوجهان ۰ اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان ۰ نحو جئت انا وزيد ۰
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع ۰ تعين ۰
النصب ۰ مثل جئت وزيدا ۰ فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل با
المنفصل ولا بغيره ۰ وان كان الفعل معنى
اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ۰ وجاز
اي لم يمتنع ۰ العطف تعين العطف ۰ حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز
وجه آخر وهو العطف ۰ نحو ۰ ما لزيد وعمرو والا

اى وان لم يجز العطف بل امتنع ، تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وماشانك
وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس
الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما تلابسه فمعنى ماشانك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالزيد
وعمرو ما يصنع زيد وعمرو ، الحال ، لما فرغ من المفاعيل
شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او
المفعول به ، اى من حيث انه فاعل او مفعول به

كما هو

كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين
هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو
زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل و
المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او المفعول
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين ، لفظا ، اى سواء
كان الفاعل او المفعول به الذى وقع الحال عنه لفظا
اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى

خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
اوحكماً او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول
اعم من ان يكون حقيقة اوحكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديد وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذفه واقامة
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول كقوله نتبع
ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول

بل نتبع

بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه
مقام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله
تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين
حال من هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزؤه
فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول مالم يسم فاعله
باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن
مفعول مالم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى
المعلوم من باب التفعيل او تبين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا بلا

بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول
المطلق من غير حاجة الى التعميم الفاعل او المفعول الا انه
لا يدخل ما وقع حالا عن المضاف اليه ○ ضربت
مثل ضربت زيدا قائما ○ مثال للفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعليته تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه وهما ملفوظان حقيقة ○ وزيد في الدار قائما ○
مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما ○ وهذا زيد قائما ○ مثال المعنوي لان مفعولية

زيد

زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه
ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها ○ اي عامل الحال ○ اما الفعل ○ الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما او كان الفعل
مقدرا بالفعل ○ او شبهه ○ وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا و

وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم للمفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي و
التشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما و
لعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها
اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل

فيه

فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها يكون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين
احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا اى مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل
اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني
رجل الا راكبا او متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع

الحال فی هذا القسم مشروط بکون صاحبها معرفة ا
فقوله غالبا قید لاشتراط کون صاحبها معرفة لا لکون
صاحبها معرفة حتی یقال ان غالبیة کون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلیفه فی بعض المواد تنافی الشرطیة ویحتاج
الی ان یصرف الکلام عن ظاهره ویجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا علی قوله وشرطها ان تکون
نکرة ٥ وارسلها العراک ٥ ولم یذدها ولم یشفق علی
نغص الدخال البیت للبید یصف الحمار الوحشی
والاتن یقول ارسل الحمار الوحشی الاتن وکان المراد
بالارسال البعث او التخلیة بین المرسل وما یرید
ای ارسلها معترکة متزاحمة ولم یذدها ای لم یمنعها عن

العراک

العراک ولم یشفق ای لم یخف علی نغص الدخال ای علی
انه لم یتم شرب بعضها لما بالدخال والدخال هو ان یشرب
البعیر ثم یرد من العطن الی الحوض ویدخل بین بعیرین
عطشانین لیشرب منه ما عساه لم یکن شرب منه
ولعل المراد ههنا نفس مداخلة بعضها فی بعض
او المعنی علی نغص الدخال ٥ ومررت به وحده ونحوه
مثل فعلته جهدک بلفظ الخطاب ٥ متأول
بالنکرة فلا یرد نقضا علی قاعدة الشرط کونها نکرة
وتأویلها علی وجهین احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة ای تعترک العراک وینفرد وحده ای انفراده
وتجتهد جهدک فهذه الجمل الفعلیة وقعت حالا

وهذه للمصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي فى التقدير
نكرة كان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى
نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص كما سوى التقديم ولم يكن
الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد
راكبين • وجب تقديمها • اى تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما فى المعنى مبتدا وخبر
ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم يلتبس

طردا

طردا للباب • ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا • على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل
العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل او باسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج
عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا تتقدم على العامل المعنوى اتفاقا • بخلاف الظرف
اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه
خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف فى العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر
المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز



قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل
ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال تتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى و
اما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا الاخير وكما لا
تتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا تتقدم
على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم
الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة

زيد

زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال
على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف
الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة

هند فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها
صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا
كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اى على صفة سوا كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا فى تأويل الجامد بالمشتق
ومع فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق

مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو الذى
فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على
الصفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل
اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه
رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة
فى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم
التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى
كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه

بهذا من حيث انه مفصل وهذه الحيثية وان لم يكن
معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير
بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل
عليه وهو الضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضى ولعل الضمير
المستكن فى افعل فانه وان كان منفصلا لكنه لما
لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل فى هذا اسم الاشارة اى
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه لا يمكن
ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة

بحالة

بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح الحمالة فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا
ويكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم
بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها
بغيرها والحال مرتبط وبغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون

فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل ∘ فالاسمية اى
الجملة الاسمية الحالية ملتبسة ∘ بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان يكون
الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكبا و
جئت وانت راكبا وجائنى زيد وهو راكب او
بالواو وحدها ∘ لانها تدل على الرابطة فى اول الامر فاكتفى
بها مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نبيا
وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها
او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة
فلا يكون الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك

لان الواو

لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما ∘ او بالضمير وحده على ضعف ∘ لان الضمير لا يجب
ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو
كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح ∘ والمضارع
المثبت ∘ اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جائنى
زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى ∘ بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء

بالغير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جائني زيد وما يتكلم غلامه او جائني زيد ما يتكلم غلامه
او جائني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جائني زيد
وقد خرج غلامه او جائني زيد قد خرج غلامه او جائني زيد
وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جائني زيد وما خرج غلامه
او جائني زيد ما خرج غلامه او جائني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت ه لا المنفي من دخول لفظ
قد المقربة زمان الماضي في الحال لفظا على الماضي المثبت
الواقع حالا ليدل بها على قرب زمان صدور الفعل من
ذي الحال او قدرة عليه لجوز ان المتبادر من الماضي المثبت
اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل

فلابد

فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب
الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة مقدرة سواء
كانت ه ظاهرة في اللفظ نحو جائني زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يتأول قوله تعالى
حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة
حصرت صفة موصوفه محذوف وهو الحال والمبرد
ويجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي
لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل ه في الحال لقيام قرينة حالية كقولك

للمسافر اى الشارع فى السفر والمتهيئ له راشدا مهديا
اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله
مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين و
يجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى
اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها مادام
موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل
عن الاب فى غالب الامر اى حقه بفتح الهمزة او ضمها

من حققت

من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
او من حققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اى تحققت الابوة لك وصرت منها على يقين او
اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح حقى
التقديرات عندى ان يقدر يحق عطوفا وشرطها
اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة

من فاعل شهيد ولا بد هنا من قيد آخر وهو ان يكون
بعد تلك الاسمية من اسمين لا يطلبان للعمل فيها و
الا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهد قائما بالقسط ◦ التمييز ما ◦ اى الاسم
الذى ◦ يرفع الابهام ◦ ويحترز به عن البدل فان المبدل
منه فى حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل
هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت
الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضعى و
احترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع

الابهام

الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله
فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم
الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من
تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع
هذا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل
قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان

عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص
لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي • عن ذات لا عن
وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات و
تحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
من غير شك ان المعنى الموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن
ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي من جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي

الثابت

الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت و
الحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف • مذكورة
او مقدرة • صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكورة نحو رطل زيتا ومقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا
يرفع الابهام من ذلك الشيء المقدر فيه • فالاول
اي قسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد • ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف • مقدارا • صفة لمفرد وهو ما يعد به الشيء اي

يعرف به قدره ويتبين غالبا اى فى غالب المواد
واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع
الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر و
المقدار ه اما يتحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما و ه
سيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد
واما فى ه ضمن غيره اى غير العدد كالوزن ه نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو
قفيزان برا اوكالذراع نحو ذراع ثوبا ه وكالمقياس
نحو ه على التمرة مثلها زبدا ه والمراد بالمقادير فى هذه
الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا

المراد

المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لان كان مطمح
نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى
رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى
على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه
التمييز الاتى بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم

كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في
آخر الاسم كما كان الفاعل يعقب الفعل الا يرى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز
عنه فلا يقال عندي الراقود خلا . فيفرد . اي التمييز و
ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا . ان كان . اي التمييز
جنسا وهو ما تتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس . الا ان يقصد

الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او
يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
النوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او التشخصية ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد . في غيره . اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين
او اثوابا . ثم ان كان . اي المفرد المصدر تاما بتنوين
او بنون التثنية او للمعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين

المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى
التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار
الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون
التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذالك مع التخفيف نحو رطل زيتا ومنوا سمنا
والا اى وان لم يكن بتنوين اوبنون التثنية بان يكون
بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة
فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم
اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة
الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض

الصور

الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه اراد عشرين رمضان اواراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الى على القلة
ليكون الباب اقرب الى الطراد ⁕ وعن غير مقدار عطف
على عن مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
كذالك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم
حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تم بالتنوين
فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير
مقداره اليه ⁕ اكثر ⁕ استعمالا لحصول الغرض مع
الخفة والمقصود غير مقدار عن طلب التمييز لان الاصل

فی المبهمات المقادیر وغیرها لیس بهذه المتابعة
والثانی ای القسم الثانی من تمییز وهو مایرفع الابهام
عن ذات مقدرة یدفعه عن نسبة کان الظاهر
ان یقول عن ذات مقدرة فی نسبة فی جملة
لکن لما کان الابهام فی طرف النسبة یستلزم الابهام
فیها ورفعه عنها یستلزم الرفع عنه قال عن نسبة
مقتصرا علیها تنبیها علی ان مقابلة مافی هذا القسم
للمفرد المذکور فی القسم الاول انما هی لجرد النسبة
لا لغیره • فی جملة • ای نسبة کائنة فی جملة • او ما ضاهاها
ای ما شابهها عطف علی جملة وهو اسم الفاعل نحو
الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة

عیونا او الصفة المشبهة نحو زید حسن وجها او اسم
التفضیل نحو زید افضل ابا او المصدر نحو اعجبنی طیبه ابا •
وکذا کل ما فیه معنی الفعل نحو حسبک زید رجلا نحو
طاب زید نفسا • مثال للجملة والتمییز فیه خاص بالمنتصب
عنه وزید طیب ابا مثال لما یشبه الجملة والتمییز فیه
یصلح ان یکون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحیث
لا فرق فی التمییز بین الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
فی قوة اربعة امثلة فکانه قال طاب زید وزید
طیب نفسا وابا وقوله • وابوة ودارا وعلما عطف
علی نفسا وابا بحسب المعنی فهو ناظر الی کل من المثالین
المذکورین نحو مختص بالاخیر فهو بحسب الحقیقة او رد

لكل من التمييز الواقع في الجملة او ماضاهاها خمسة او
مثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل منها متعلق بالمنتصب عنه او
في اضافته عطف على قوله في الجملة او ماضاهاها
مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانها ظاهر التمييزات
ولا خفاء به ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله وتشدده فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة والظاهر
لا اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون

الضمير

الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه
اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في
نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير
للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التوسم
ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد
بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون

تمييزا اي رفع الابهام عنه و تارة لمتعلقه بان يكون
تمييزا اي رفع الابهام من متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فان يصح ان يجعل
عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد
اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي
وان لم يكن التمييز بعده لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه

بها

بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرت يعني الشيء المنسوب
الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون للمنتصب
عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له وللمتعلق وفيما تعين
لمتعلقه ما قصده من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته
سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اريدت ابا له فقط
او طاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب
زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة

المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع ٭ الا اذا كان
التمييز جنسا ٭ يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفى ان يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذى هو
الجنس ٭ الانواع ٭ من حيث اعتبارها النوعية
فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب
من كل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم
فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى ٭ وان كان

اى التمييز

اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او عاقلا بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت ٭
الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا المتعلق لان الصفة
تستدعى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل
طاب زيد والدا كان الوالد زيد ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع
مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة
له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة الضمير

وتحملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس
اوحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من
فارس وقولهم عن من قال تؤيد التمييز لان من تزاد فى
التمييز لا فى الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال
الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف
العمل متشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم

التمييز

التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا
اى طاب ابوه زيدا وفجرنا الارض اذا جعلته لازما نحو فجرنا
الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء
فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل يمكن
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز و
قدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى
الامتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل وكذ

ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن نسبة ما
منصوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و
اليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من
التمييز فى هذه المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يرد
تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوز
ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل و
المفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
فى العمل وتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر ٥٥ اتهجر

سلمى

سلمى بالفراق حبيبها ٥ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٥ على
تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد
ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون
نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه و
اما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير
تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع
الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس
الحبيب تطيب متكلف وتعسف غير قادح فى ا
التمسك المستثنى ٥ اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى

فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه
قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان الكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى هو الذى
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
من تعدد اى جزئياته نحو ماجاءنى احد الا زيد او اجزاؤه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك
المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا
او تقديرا اى مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد اى ماجاءنى
احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو

جاءنى

جاءنى القوم لا زيد وماجاءنى القوم لكن زيد جاء و
المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا و
اخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
ماجاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن
زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا
بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا و
اخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يذكره على حدة
روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا

بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد به وان
لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لانه
يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاءني القوم الا زيد واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب
على ما يجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد
خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج

مثل

مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه متعلقا معنويا اذ له
نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول ٥ او مقدما عطف على قوله بعد الا
اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى متقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو
جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع
تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد

الاحجار، فى الاكثر، اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهبوا الى لغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط ولا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة وانما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاء القوم الا حمارا
فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب النصب
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من
رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون

داخلا

داخلا فى العاصم فيكون منقطعا، او كان بعد خلا وعدا،
اى المستثنى منصوب ايض وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا
يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جائنى القوم عدا زيدا او بعد
خلا من خلا يخلو خلوا نحو جائنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس
وقد تضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب
الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما فى صورة المستثنى
بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل
المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى
منه والتقدير جائنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم

او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهرا
معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما
حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب البتة
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم

الفاعل

الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم
او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا
لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون سيجيء اهلك
لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا

وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على
الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا
حال بذ من الضمير المجرور اي الحال كون المستثنى واقعا في
محل يكون متأخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز
به عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما

قد علم

قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما
مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو
جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ

لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ
له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى
واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذالك ليفيد
فائدة صحيحة مثل ماضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيد • الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى
اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم

جميع

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذالك
وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب فى بعض الصور
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى
منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحد
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها والجواب بان المعنى

هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراط جميع افراد
الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلقه
الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك فمما يقل كما
في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت
الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت

ضربني

ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى • ومن ثمه اى ومن اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى • لم يجز
مثل مازال زيد الا عالما • اذ معنى مازال ثبت لان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كمالك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين

يندرج فى صورة الاستغاثة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الاتية
عند الاستثناء الى صورة الاستغاثة كما يقال مثلا
ولك جرى الا زيد الا زيد المراد كل من يتصور منه
الضرب من معاركك او المتق منه المبالغة فى غلو المجتمعين
على ضربك * واذا تعذر * البدل * من حيث * حمله
على اللفظ * اى لفظ المستثنى منه * فعلى الموضع * اى يحمل
على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر
الامكان * مثل ما جاءنى من احد الا زيد * فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه * ومثل
لا احد فيها * اى فى الدار * الا عمرو * فعمرو محمول على محل احد

لا على لفظ

لا على لفظه * ومثل ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به *
اى لا يعتد به فشىء مرفوع محمول على محل شيئا لا
منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس
فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة
شىء المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشىء
من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم
من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها كتب

النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ماجاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من
زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز و
في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا نفي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من تقدير لا حقيقة او حكما
لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء
لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد حينئذ من تقدير
ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفي بقوله

على المبدل

على المبدل منه ويعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التعبير
حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي الذي بسببه
شابهتا بليس فعملتا عملها وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو
الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على محل البعيد لا القريب

قلت لان محله القريب انما هو يعمل لا فيه بمعنى النفى
وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت
للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء
الامر العاملة فهى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك
الامر وهو الفعلية ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز
ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى
قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا و

المستثنى

والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع
كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر
لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد
اى برأ الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما جر
به المستثنى للاضافة اليه نقل اعرابه اليه وغير اى كلمة
غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام

معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جائني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على
خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير
في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا
اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون
مقدرا في غير مثل جائني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء
اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول

في الصفة

في الصفة جائني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط
وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جائني رجلان الا زيد
منكور اي منكر لا معرف باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم
التناول قطعا على تقدير ان يشار الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او
رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة

فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما
آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد
يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره
اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ
ومذهب سيبويه على جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فان الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب
ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان

آخران

آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرفية اى بناء على ظرفيتهما له لانك اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان
زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن
الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيره متمسكين
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية نصبا

نصبوه استنكاراً لرفعه فيقولون جائني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدم الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقدمه لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال

يصدق

يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائماً وامره اي امر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكماً كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظياً نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح

للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا يدل من قرينة رافعة للبس و
كذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان
واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم
فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله

خيرا

خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي و
ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه و
ضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت منطلقا حذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا و
زيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل
بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لام فيه واقتصر
المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها
وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى وهو المسند
اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل
ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية اى الدخول
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا
بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اى النفي صفة الجنس وحكمه
وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا

بل المنصوب

بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل
فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح
واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه وهو
المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام
رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اى يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف في تعلقه لشيء هو من

تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه اذا الاولى
منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها
مثل لا غلام رجل مثال لا يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لا يليها نكرة مشبها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تمة المثالين
كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه
به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ماينصب به فانه لو كان
مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذالك وقوله على ماينصب به

اى على ماكان

اى على ماكان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوحة ماقبلها
فى المثنى والمكسور ماقبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ماليس بمضاف ولا
مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى
من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا فحذف
من تخفيفا وانما بنى على ماينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب

الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا الى ما يستحقه فى الاصل
اعنى الاعراب وان كان المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء الشرط المكارى او مفصولا بينه اى بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
اولا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التاثير مع

الفصل

الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا
بعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى
نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا كما هو جواب
لمن سأل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا
التعليل جار فى المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية
ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر
على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم
لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى تعالى عنه ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه
متأول بالنكرة او بتقدير المثل هى ولا مثل ابى حسن لها
فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة

او بتأويله بتفصيل بين الحق والباطل لا نتهاره رضي الله
تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى
هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان يكون
للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في
كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة

الا بالله

الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية زيدة
لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء

عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب
قولهم ابغير الله حول وقوة فجا بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل
لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغا
عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للنفي

الاسمين

الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول
متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا
اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير محله
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو قول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل

الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد
ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا
كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه
واما التمني نحو الا ما اشربه حيث لا يرجى ما واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا ● فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع
للتحضيض برأسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا
تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس
لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكانه
القياس الا رجل ولكنه نون الضرورة الشعر ونعت

اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن مثل
لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت
اي للثاني وما بعده احترز عن مثل لا رجل ظريف
كريما في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احترز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال
او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال
ولتوجه النفي اليه اي الى نعت حقيقة والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني

وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لايجوز بناؤه مثل لاماما
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المنى الاول مفردا
يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع
تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البنا رفعا حملا
على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لارجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محل
البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على محل القريب وفى

مرت امثلته فى بيان فوائد القيود والعطف على
اسم لا المنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى
المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى
المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اى على لفظ اسم لا المنى ويجعل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز
ولا يجوز فيه البنا لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المنفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب
وابنا وابن فى قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه

اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا ٥ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها
لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الرضي
ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم
لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها و
قد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل
اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة
تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف

بالمضاف

بالمضاف واجرا الاحكام المضاف عليه باثبات الالف و
حذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو
لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين لا يضاف باظهار اللام
بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه
اى معنى المضاف من حيث انه مضاف يعنى الاضافة وهو
الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها
له اى للمثل هذين التركيبين حيث لا باضافة فيه بالمضاف
اى بالتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل
هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه
اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من تركيب

الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف
بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس
اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت
جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام

من غير

من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى مثل هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى
الموجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تأكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت و
يحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا بأس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما فالخبر
محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد
مثل زيد وان جعلناه حرفا لاسم المحذوف اى لا احد
كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي
اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة اهل الحجاز
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو

في لغة

في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما
لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ
وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي
جاء عليها التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم و
اذا زيدت إن مع ما نحو ما إن زيد قائم قيل انما خصصت
بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائما او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل
العمل اى عمل ما ان كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي

بلى فلان بحملها لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل و
اذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى العاطف
يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد بقائما بل
مسافر وعمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم المعطوف
الرفع لا الخبر لكونها بمنزلة الا فى نقض النفى المجرورات
هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الزائدة التى هى
محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم
المضاف اليه اى على علامة المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او بالياء

لفظا

لفظا او تقديرا او حكما وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن
المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى التعريف
المجرور بمثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف
اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث الحق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شئ

اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذالك الحرف كما فى مثل
مررت بزيد او مقدرا حال كون ذالك المقدر مرادا
من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه و
ان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير
مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير حرف الجر
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من
ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا
تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها
اى لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هى

فيه

فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسوا قائلين
بتقدير الحرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن
ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فى سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد

بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
فى قوة قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان فى
اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى الشيء منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذا فى الحقيقة تخصص فلا يصح ان يقال ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلت كان
هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده
الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف
فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير الحرف الجر
معنوية اى منسوب الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف

تعريفا

تعريفا او تخصيصا واللفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط
دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة
ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر
وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى فى المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه
اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من

وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وحينئذ ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهى بمعنى اللام واما شامل
له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة حينئذ ايضا
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهى
ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الا
ختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الا
حد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال

عن

عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد و اى
كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان
قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة في كلامهم فالاولى
بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة و
ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب
واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية

تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على المعلومية المضاف لان نسبة امر الى
معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذالك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا لا يضر ذالك كما ان المعرف
باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما فى قوله ؎ ولقد امر على اللئيم
يسبنى ؎ فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ؎ وذالك
على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى
نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد

واحد

واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذالك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر
بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له
جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ
الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو
غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج
عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان اذا لام حذف لامه و
ان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذالك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف

عنه الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غيره
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طالبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو
النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم
تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل
لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها
زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او
الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه

الكوفيون

الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه
من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام قال ذو الرمة ؎ وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ؎ ثلث الاثافى والديار البلاقع
واما ما جاء فى الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احترز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد
مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت صفة
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم
البلد مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة

الصفة المشبهة الی فاعلها ولا تفید الاضافة اللفظیة
فائدة الا تخفیفا لا تعریفا ولا تخصیصا لکونها فی تقدیر
الانفصال فی اللفظ لا فی المعنی بان یسقط بعض
المعانی من ملاحظة العقل بازاء ما یسقط من اللفظ
بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافة والتخفیف اللفظی
اما فی اللفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة
مثل ضارب زید او حکما مثل حواج بیت الله او
بحذف نونی التثنیة والجمع مثل ضاربا زید وضاربوا زید
واما فی لفظ المضاف الیه فقط بحذف الضمیر و
استتاره فی الصفة کالقائم الغلام کان اصله القائم
غلامه حذف الضمیر من غلامه واستتر فی القائم واضیف
القائم الیه للتخفیف فی المضاف الیه فقط واما فی
المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام
اصله زید قائم غلامه فالتخفیف فی المضاف بحذف
التنوین وفی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره

فی الصفة ومن ثمه ای ومن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء کل واحد من
التعریف والتخصیص جاز ترکیب مررت برجل
حسن الوجه باضافة الصفة الی معمولها وجعلها
صفة للنکرة فمن جهة انها لم تفد تعریفا جاز هذا
الترکیب وامتنع ترکیب مررت بزید حسن الوجه
فلو افادت تعریفا لم یجز الاول للزوم کون المعرفة
صفة للنکرة ولجاز الثانی لکون المعرفة اذن صفة
للمعرفة والمراد ان المشار الیه بثمه وهو مجموع امور
ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف
وانتفاء التعریف وانتفاء التخصیص یستلزم جواز
الترکیب الاول وامتناع الثانی ولا یلزم من
ذلک ان یکون لکل واحد من تلک الامور
دخل فی ذلک الاستلزام بل یجوز ان یکون
باعتبار بعضها فلا یرد انه لا دخل فی ذلک الاستلزام

لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان التنوين الضارب انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد امالانه توهم
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتأخير اللام المتقدمة
حسا على الاضافة مجرد دعا مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها

فان

فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فمعنى
المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما وقع فيه
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على
المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اولا نص فيه على الجر فانه يحتمل
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا
التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها

بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اى
ممدوحه الواهب المائة الهجان وعبدها اى البيض
من النوق يستوى فيه الجمع والواحد الهجان صفة
للمائة او بدل منها او من قبيل الثلثة الاثواب كما
هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد
لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة فاضافته لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات
النتاج حال من المائة يزجي بالزاى المعجمة على
صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير لعبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك

فاجاب

فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
بزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى
والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من
قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى
الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين

عن استدلالات الفرّا على جواز الضارب زيد
عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين
ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة
على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى
به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
وحينئذ يندفع ما فيه من توهم منافية المقصود
على المطلوب على تقدير الاول وارجاع كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة
وتضمن الرد على الفرّا في الاستدلال بهما و
لا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى

المفاد

المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من معنيي
التركيب الوصفي والاضافي بمعنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو
قوله ولا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد

الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس
مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن
هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيفا
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك
مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب

هو

فهو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيفت اليه و
اجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير
صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص
به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته
اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي متحد

للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني
والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في
الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت
ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا
بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما
يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان افادة الاضافة التعريف
او التخصيص وانمية العين عن الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان الجنس ففيها

خفا ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه متأول
بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ
فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو عرف النحاة ما ليس في آخره حرف
علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف علة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد

السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى يا
المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري
في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما
الاصل والصحيح انه الفتح لان الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف
الى يا المتكلم الفا تثبت اي الالف على
اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو
عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من
العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير

التثنية يا المشاكلة يا المتكلم وتدغم في اليا مثل
عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب و
ان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى يا
المتكلم يا ادغمت في يا المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف
الى يا المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
اليا في اليا فصار مسلمي وان كان آخره واوا
قلبت الواو يا لاجتماع الواو واليا والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم
قلبت واوه يا وادغمت اليا في اليا وكسر
ما قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة يوجب بقاء
الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها
فقيل مسلمي وان كانت قبل اليا او الواو
فتحة يعني ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين

مسلمي وفي مصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت
اليا اي يا المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي
للزوم التقا الساكنين ان لم تتحرك واختير الفتحة لخفتها
واما الاسما الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير
يا المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها
اذا اضيف الى يا المتكلم ان يقال اخي وابي مثل
يدي ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها يا وادغام اليا في اليا وتمسك
في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى و
اجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف
القياس واستعمال الفصحا مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت
النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى

في

في الثانية فصار ابي وقد جا جمعه هكذا في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا
اباؤنا فداؤكم ونقول اي امرأة قائلة لامتناع
اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى يا المتكلم وانما فصلهما عن اخي
وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم
ذلك الخلاف في الاسما الاربعة ويقال في فم
حال اضافته الى يا المتكلم في بالرد والقلب
والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها ابقا للميم المعوض عن الواو عند
قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسما
الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن
وفم فم بالحركات الثلث ولكن فتح الفا افصح

فمها اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال
هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم
وحمك ومثل خبأ بالهمزة فيقال هذا حمؤ وحمؤك
ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمأ وحمأك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا
وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك و
مررت بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه
الاسما الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او
الاضافة بل تجئ هذه الوجوه فى كل من حالتى
الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى
الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك و
مررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
وصلة الى الوصف باسما الاجناس والضمير ليس

باسم جنس

باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول
الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل
فكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسما
حكم خاص عند اضافته الى يا المتكلم فنفى اضافته الى
المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته
اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله و
صلة الى الاسما الاجناس ليس الا باضافته اليها
التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى
الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما
من افراد المحدود كل ثان اى متاخر من لوحظ
مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه

التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب
سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة
واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم
اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه و
اعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع والرفع
في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي
فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان
وان واخواتهما وثاني مفعولي باب ظننت و
اعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من
غير التوابع الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي باب اعطيت
وظننت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء

اعني

اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا
ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا النوع
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا
ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل

وعوثان باعراب سابقة من جهة واحدة لكنه لما
ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد
فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر
غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى
في متبوعه اى يدل بهيئته تركيبية مع متبوعه
على حصول معنى فى متبوعه مطلقا اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احترازعن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل
قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني
زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال

اعجبني

اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد
نفسه لا نجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت
وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص في
النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثنا من غير قصد تخصيص و
توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة
فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره

في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق
لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان
التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم
وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا
اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذالك وحينئذ لا يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية
فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال
الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل في الذات المبهمة ولهذا صح ان يقع

الرجل

الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على
هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى
ان الرجل يدل على اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار
اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في
ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا
يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة
لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
كذالك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما
اذا قلت جاءني الرجل اضربه اى مقول في حقه
اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة

الى الموصوف فلا تصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل
زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة
به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل و
صفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعني بصفة
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف
يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل
تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل
ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان
صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثاني اى النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى

الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى من تلك
الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى
التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى
او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا نقول
مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم
جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره او قائم او قائمة
فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته

فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحدة المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة و
امرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب و
تضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما
كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي

عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعية له بكونه
كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله
بحسب عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل
كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند
الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا

عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم
يكن قعود وغلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجمع
فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا احتياج
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام ونحوهما طردا
للباب ولا يوصف به لانه فى ليس المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه
يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى
بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر
الشارح الرضى وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف
بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا

بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه
المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة
فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا
اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم الاسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما
مساواة ومن ثمه اى ومن اجل ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى بذى اللام
الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام
لما عرفت ان بينهما من المساواة فى التعريف نحو
جائنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك
امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جائنى الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جائنى الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه

او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره

بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام

فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على

البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم و

صف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى

اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس

يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول و

المضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب

بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس

فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق

بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه

لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج

الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل

الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام

مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمه

اى ومن

اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام

لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت

بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض

عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت

بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان

بل جل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع

مقصود اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء

اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة

متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه

اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون

متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائنى زيد وعمرو

فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة

المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة فى الكلام وكما

ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك النسبة

الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله

مقصودا بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله
مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما و
اجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة
معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة و
سيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى

مثل

مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم و
الشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة
لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها
معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان
يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو

بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق فى مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح المفصل
فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لاخل فيه
مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فى
امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق و
انما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن
دخول العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذالك لاخل
فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة فى الصفات لدلالتها فيها على ما تدل

عليه

عليه
فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذالك فنفى جعلها
غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذالك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذالك يظهر ان ذالك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون

هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو
آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي
وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف

بلا تاكيد

بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا
قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا
كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من
اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن
ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع
المتصل وفى استعادة المرفوع له مذلة ولا يكتفى
بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا فى جواز ترك
التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم

بيني وبينك اذ بين المضاف الى المتعدد وقيل جره
بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا
اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد
المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم
يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين
المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او
بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل

فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى
متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما
العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في
المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل و
قوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف
عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبنا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية و
الجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه

و انما قلنا بشرط ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف
احترازا عن مثل قولنا یا رجل والحارث فان الحارث
معطوف علی الرجل ولیس فی حکمه من حیث تجرده
عن اللام فان ما یقتضی تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود فی المعطوف واما نحو رب
شاة وسخلتها فبتقدیر التنکیر لقصد عدم التعیین ای
رب شاة وسخلة لها او محمول علی نکارة الضمیر کربه
رجلا علی الشذوذ ای رب شاة وسخلة شاة وکذا
المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی احوال عارضة
له بالنظر الی نفسه وغیره ان کان المعطوف مثل المعطوف
علیه فلهذا وجب بناء المعطوف فی یا زید وعمرو
لان ضم زید بالنظر الی حرف النداء والی کونه مفردا
معرفة فی نفسه وعمرو مثل زید فی کونه مفردا ومعرفة
وامتنع بناؤه فی یا زید وعبد الله فان عبد الله
لیس مثل زید فان زیدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف

ومن ثمه

ومن ثمه ای ومن اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف
علیه فیما یجوز ویمتنع لم یجز فی ترکیب ما زید بقائم او
قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فی ذاهب اذ لو نصب
او خفض لکان معطوفا علی قائم فیکون خبرا عن زید
وهو ممتنع لخلوه عن الضمیر الراجع فی المعطوف علیه
العائد الی اسم ما فتعین الرفع علی ان یکون خبرا
مقدما لمبتدأ وهو عمرو ویکون من قبیل عطف الجملة علی
الجملة ولا مانع منه ولما کان لقائل ان یقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذی یطیر فیغضب زید
الذباب فان یطیر فیه ضمیر یعود الی الموصول ویغضب
المعطوف علیه لیس فیه ذلک الضمیر فاجاب عنه
بقوله وانما جاز الذی یطیر فیغضب زید الذباب
لانها ای الفاء فی هذا الترکیب فاء السببیة ای فاء
لها نسبة الی السببیة بان یکون معناها السببیة لا العطف
فلا یرد نقضا علی تلک القاعدة او یکون معناها

السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة
فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب
زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان
يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد يطيرانه
الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء
على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما
بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر
عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى
اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل معموليهما
واكثر النحاة ساكتين على ان المعنى على معمولى عاملين و
انما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى غير الاول

وذلك

وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جائز فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى

الا فی صورة تقدیم المجرور وتاخیر المرفوع او المنصوب
لمجیئه فی کلامهم واقتصر الجواز علی صورة السماع
لان ما خالف القیاس یقتصر علی مورد السماع خلافا
لسیبویه فانه لا یجوز هذا العطف بحسب الحقیقة فی
هذه الصورة ایضا بل یحملها علی حذف المضاف و
ابقا المضاف الیه علی اعرابه کقوله تعالی یریدون عرض
الحیواة الدنیا والله یرید الآخرة بجر الآخرة کما جا فی
بعض القرأة ای عرض الآخرة التأکید تابع یقرر
امر المتبوع ای حاله وشانه عند السامع یعنی یجعل
حاله ثابتا مقررا عنده فی النسبة ای فی کونه منسوبا
او منسوبا الیه فیثبت عنده ویتحقق ان المنسوب
او المنسوب الیه فی هذه النسبة هو المتبوع لا غیر
وذالک اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع
ظنه بالمتکلم الغلط وذالک الدفع یکون بتکریر
اللفظ نحو ضرب زید زید او ضرب ضرب زید او لدفع

ظن

ظن السامع به تجوزا اما فی المنسوب نحو قولک زید
قتیل قتیل دفعا لتوهم السامع ان یرید بالقتل الضرب
الشدید فیجب حینئذ ایضا تکریر اللفظ حتی لا یبقی
شک فی ارادة المعنی الحقیقی او فی المنسوب الیه فانه ربما
ینسب الفعل الی الشیء والمراد نسبته الی بعض متعلقاته
کما فی قطع الامیر اللص ای قطع غلامه فیجب حینئذ
تکریر المنسوب الیه لفظا نحو ضرب زید زید ای ضرب
هو زید لا من یقوم مقامه او تکریره معنی نحو ضرب زید
نفسه او عینه او فی الشمول ای تأکید ما یقرر امر
المتبوع فی النسبة بالتفصیل الذی ذکرناه او فی
الشمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا
فی نفس المنسوب الیه بل فی شموله لافراده فانه
کثیرا ما ینسب الفعل الی جمیع افراد المنسوب الیه مع
انه یرید النسبة الی بعضها فیندفع هذا التوهم بذکر کل
واجمع واخواته وکلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا

فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف و
البدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر
المتبوع ويحققه ولكن لا فى النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه ومعنوى التاكيد
لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرر اللفظ
الاول واعاده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو
ضربت انت وضربت انا فان ذالك فى حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة

داعية

داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره منفصلا ويجرى
اى تكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى
فى الالفاظ كلها اسما او افعالا او حروفا او جملا او
مركبات تقييدية او غير ذالك ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ
بالاسما فيكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى
مختص بالالفاظ محصورة اى معدودة ومحدودة
وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل حسن
بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام و
ابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة
من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق
مع الشدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية

بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق
فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد نفسها في المؤنث الواحدة الافصحهما ايراد
صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما في تثنيتهما الفصيح في
جمع المذكر العاقل انفسهم في جمع المؤنث و
غير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة
المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت
الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها او كلهم

نحو

نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي و
هي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة
تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث
الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او
جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا
حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده
مجتمعة ولم تعتبر اجزاءه لا يصح تأكيده بكل واجمع و
يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقهما
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد لتكون في
التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى

بالاشتراك فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا أكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس او العين الا اذا اريد
تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس
او العين مثل ضربت انت نفسك فنفسك
تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير
المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا
تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت

بك

بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد
المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيده
بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل
بكل واجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤا
كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان
كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية
فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت
معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون

الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوع
اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودا ابتدأ بنسبة ما نسب اليه بل تكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سوأ كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد
اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى متبوع
عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه
مقصود ابتدأ ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد

لايتناول

لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد
الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس لنسبة ما نسب
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل
النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد لنسبة
القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفيا ولنسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود لنسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة
المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شئ
نفيا لنسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل
الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها
فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل بسبب تعلقها

عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحد
ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد
اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان
ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط

ولافي

ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
له فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له ومبالغة في
الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس له اجمالا نحو اعجبني زيد
علمه بحيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفة

لا باعتبار ذاته وتتمم لنسبة الاعجاب الى زيد لنسبة
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه
بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى
تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزأ من
فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان
يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل
لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة

والرابع

والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد
انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت
زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك و
مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى رجل
غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
فالنعت فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من
مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب مثل

ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض و
الاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتنى نصفى واعجبنى علمك واعجبتك
علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان
تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والتأكيد
والعطف بالحروف ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل
من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد
فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية امير

المؤمنين

المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر
عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب
رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله
فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له
اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده
وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من
حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن
التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل
عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز

لان البدل فی حکم تکریر العامل فیکون التقدیر انا ابن
التارک بشر وهو غیر جائز کما ذکرنا فیما سبق فی الضارب
زید واخره علیه الطیر ترقبه وقوعا وعلیه الطیر ثانی
مفعولی التارک ان جعلناه بمعنی المصیر والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطیر ان کان فاعلا لعلیه و
ان کان مبتدا فهو حال من الضمیر المستکن فی علیه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه ای واقعین
حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان مادام به
رمق فان الطیر لا تقربه واما الفرق المعنوی بینهما فقد
تبین فیما سبق والمراد بمثل انا ابن التارک البکری
بشر کل ما کان عطف بیان للمعرف باللام الذی
اضیف الیه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زید ویمکن ان یراد به ما هو اعم من هذا الباب
ای کل ما خالف حکمه اذا کان عطف بیان حکمه اذا کان
بدلا فیتناول صورة النداء ایضا فانک تقول

یاغلام

یا غلام زید وزیدا بالتنوین مرفوعا حملا علی اللفظ و
منصوبا حملا علی المحل اذا جعلته عطف بیان ویا غلام
زید بالضم اذا جعلته بدلا والمعنی الاول اظهر والثانی
افید المبنی ای الاسم المبنی وهذا الحد لا یصح الا من
یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ولا یعرف الاسم
المبنی اذ لو لم یعرفها لکان تعریفا للمعنی بالمبنی لانه
ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی ما ناسب ای اسم ناسب
مبنی الاصل وهو الحرف او الفعل الماضی والامر بغیر
اللام والمراد بالمناسبة المنفیة فی تعریف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما ان یتضمن الاسم معنی مبنی
الاصل مثل این فانه یتضمن معنی همزة الاستفهام او
شبهه له کالمبهمات فانهما تشبه الحروف فی الاحتیاج
الی الصلة او الصفة او غیرهما او وقوعه موقعه
کنزال فانه واقع انزل او مشاکلته للواقع موقعه

كفي ار او وقوعه موقع ما اشبه له كالمنادى المضموم فانه
وان قيع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف فى نحو
ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره
على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من
مركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو
وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى
مقابلا للمعرف واختبر فيه امران التركيب وعدم
المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفا احدهما
فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرف والمبنى
تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم ما هو مفهومه وجودى
لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات

الثلث

الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنهما البصريون الا بهذه
الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنهما و
الكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية
ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما
يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
اخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن امرئ ومن زيد وهى اى المبنى والتأنيث باعتبار
الخبر المضمرات واسما الاشارات والموصولات و
المركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات

بالرفع عطف على اسمآ او فعال لا على الافعال التقدير
بحيث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
فى بيان الاسمآ المبنية ولابد لكل واحد منها من علة
البنا لان الاصل فى الاسمآ الاعراب واذا كان مبنيا
على الحركة فلابد عند ذالك من علتين اخريين
احديهما علة البنا على الحركة فان الاصل فى البنآ السكون
والاخرى الحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
قيل المراد بمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان
انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسما
الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

تقدم

تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسمآ الظاهرة وان
كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
مشروطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظى
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدم تحقيقا مثل ضرب
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذالك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى ومن سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما
التقدم الحكمى فانما جا فى ضمير الشان والقصة لانه
انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة
بذكرها مبهمة لتعظم وقعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون

ذالك ابلغ من ذكره اولا مضمرا وصار كانه في حكم العائد
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذالحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو المضمر بالنظر
الى ماقبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سوا كان مجاورا لعامله نحو
ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج
الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه و
هو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لامانع
فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف للمانع

من

من الاتصال ان شاء الله تعالى فذالك اي المضمر
خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع
الغائبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل انا الخ انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير
في انت الى انتن هو انا اجماعا والحروف الاواخر لواحق

دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى اى ضربنى
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى
المتصل بغير الفعل نحو انى اننا انك انكما انكم
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى
المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اقوال
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على
المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال
المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى
غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن
وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب

والغائب

والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا ان
الى ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر و
الجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك
فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة
جارية على هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع
الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى يكون
جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك
الامور عللا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالنوع

المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
نحو زود في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة
المشتهرة مثل ويكون فيما ابني وبل على ما ابني على ماضي
في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث
الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجمع
مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق
الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد
المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب

وهند

وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان و
الهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان يا في النصب
والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها
والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا يرى
ان اليا في تضربين والنون في يضربن والواو
في تضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما الا
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

ولينا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل
تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر
فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال او بتركه يفوت الغرض
او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا
يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه
اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك

الصفة

الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما
اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت

فاما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وصف
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت
على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان
هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري
ضاربوهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال وانما
بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران وليس
احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين
الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا

احدهما

احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا تساويا
نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني
للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح و
قدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر
احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله ليحذر المتكلم في تاخير الاعرف و
لا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف
الاصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا
نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاخص

الذی هو ضمیر المتکلم فلک الوصل باعتبار عدم الاختلاف
بالفصل بالمتصل ولک الفصل نحو ضربی ایاک
للاعتدا او بالفصل والا ای وان لم یکن احدهما اعرف
او یکون ولکن ماقدمته فهو ای الضمیر الثانی علی کل
من التقدیرین منفصل لا غیر اما علی التقدیر الاول
فلئلا یلزم الترجیح فی تقدیم احد المثلین علی الاخر
فیما هو کالکلمة الواحدة بلا مرجح واما علی تقدیر الثانی
فلکراهتهم تقدیم الانقص علی الاقوی فیما هو کالکلمة
الواحدة نحو اعطیته ایاه مثال لما لم یکن احدهما
اعرف لکونهما ضمیرین غائبین او اعطیته ایاک
مثال لما یکون احدهما اعرف وهو ضمیر المخاطب
ولکن ماقدمته والمختار فی خبر باب کان الی خبر
کان واخواتها اذا کان ضمیرا الانفصال کما تقول
کان زید قائما وکنت ایاه لانه کان فی الاصل
خبر المبتدأ ویجب ان یکون خبر المبتدا ضمیرا منفصلا

لان عامله

لان عامله معنوی ویجوز ان یکون ضمیرا متصلا ایضا
نحو کان زید قائما وکنته لانه شبیه بالمفعول و
ضمیر المفعول فی مثل زیدا ضربته واجب الاتصال
ففی شبیه المفعول ان لم یکن واجب الاتصال
فلا اقل من ان یکون جائز الاتصال لکن الانفصال
مختار لان رعایة الاصل اولی من رعایة المشابهة
بالمفعول والاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر
المرفوع بعد لولا لکون ما بعد لولا مبتدأ المحذوف
الخبر تقول لولا انت الی اخرها یعنی لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هی لولا هما لولا هن
لولا انا لولا نحن وکان الاوفق بما سبق ان یقول
لولا انا لولا نحن الی اخرها لکن غیر الاسلوب
تنبیها علی انه لیس بضروری وکذالک الاکثر فی
الاستعمال اتصال الضمیر المرفوع بعد عسی لکون

مابعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وقد جاء في
بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع
المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع
انه ضمير مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير
مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في
العامل ونون الوقاية مع اليا اي يا المتكلم لازمة
في الماضي اذ الحقت تلك اليا لتقي آخر الماضي عن
الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر

ولهذا

ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون
الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال
كونه عريا عن نون الاعراب الحاصل نون هي الاثر
نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وتبع
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن و
ليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
الحاق نون الوقاية في ليت من بين اخوات
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف

الاصل وفي من ونحن وقد وقط وحملا المعنى حسب اللفظ فانه
على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة
الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
فالمختار ربما ترك النون لثقل التضعيف في كثرة
الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل
مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو
قوله تعالى كنت انت الرقيب صيغة مرفوع
ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع لمنفصل المتوسط بين كونه اي بين
كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم تنبع فادخل
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة

اللبس

اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثل
افعل من كذا بعد دخول العوامل دون المعرفة و
دون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه للاعراب ولا عامل
لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكون المبتدأ والا فالعرب لا
يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خيره
رامامرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب

جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت القريب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض النسخ المتن
مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع
متعين وتتقدم قبل الجملة وابراد لفظ قبل الثانى
لتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام وتقع متقدما من غير
سبق مرجع وذالك بحسب المفهوم اعم من
ان يكون قبل الجملة اولا فلذالك قيده بقوله
قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير
غائب تسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
وتحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل
المناسبة يفسر ذالك الضمير الغائب لابهامه
بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من
الجنس المذكور والظاهر ان قوله تسمى ضمير الشان

والقصة جملة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا
فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده
فعلى هذا لو لم يحصل لتقدم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه
فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة
يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قائم كمال الرفع ويكون ضمير الشان او القصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا
وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا

مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم
مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل
البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما
ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر
كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت
فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة
المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة

عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل واذا لم
يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير
الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر
به ولم يجوزوا الاظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان
المفتوحة اذا خففت اسم الاشارة اى اسمى
الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى
لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة
حسية فلا يرد الضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول

٢٥٢

على التجرد وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق او
هي اى اسما الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا و
قوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها
بحال خبر له ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث
الواحدة لانه لم يشتق منها الا هي وذي وقيل هي
الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها
وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها

لفظيتهما

لفظيتهما وتي بقلب الالف يا وته وذه بقلب الالف
والياها بغير وصل اليا بها وتهي وذهي بوصل اليا
بها ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان في الرفع في
النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها
معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا
لقصد الاعراب لوجود علة البنا فيها ولجمعهما اى
الجمع المذكر والمؤنث اولا مدا وقصرا اى ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب باليا ويلحقها
اى اسما الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل
اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه

وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو
حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء
به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد
قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسما
الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين
رجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع
اسما الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما
وانما قلنا من انواع اسما الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث ترتقي الى ستة فيكون الحاصل من الضرب

خمسة

خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكم يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت به مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذانكما
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكم
وذانكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات
وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى
تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك
بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح
لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخيرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واعاله الى غيره
فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين
الاخيرين مشددتين واولالك باللام الى هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذالك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل
ذالك اشارة الى كلمة ذالك المذكورة سابقا واما
تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك واولى
بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف الخطاب
منه للقريب واما ثمه وهنا بضم الها وتخفيف
النون وهنا بفتح الها وتشديد النون وهو الاكثر
وبكسر الها ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه و
اما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من
حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا

تمييزا

تمييزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه
جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور و
القرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
هي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل
اذ وحيث ليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل

ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة مشتملة بما
لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في
الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها
اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية
ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من
ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول
عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة
جملة خبرية واما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره و
صلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام

الموصولة تشبيه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت
جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
ويكونان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كان
لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث
وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا
وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته
وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بنيها ومن ايضا بمعنى

فمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع و
المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في
الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو
اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار و
ذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر و
بئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها و
التي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى
الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول
اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه واعلم ان
النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او

مايقوم

مايقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم
فيما يتعلمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة
الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له
من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى
يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي
اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن
جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او
الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان
المخبر عنها لا المخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي
او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي
في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في
الجملة الاولى ضميرها اي للكلمة الذي واخرته

اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن
اخرته بمعنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى او
قعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما
هو المخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه
محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا
وجعلته خبرا عن الذى قلت الذى ضربته زيد
وكذالك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل
او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تضمنه
الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف كنعم وبئس

وحبذا

وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول
فلا يخبر بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا
وبشرط ان يكون فى اول ذالك الفعل حرف
لا يستفاد من اسم من اسمى الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فاذا تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى
هى تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام
ذالك الاسم وتاخير ذالك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثمه اى ومن اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير
الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذالك امتنع فى الموصول بدون الصفة

وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا
العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا
عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال
الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى العمل
العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من
دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى
جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع فى الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة
فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه
بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها
اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير و

كذالك

كذالك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح
الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه
لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى
المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى
الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو
ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
لك اى بشئ يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر فرجة له كحل العقال اى رب شئ تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ
المعرفة عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى
نعم شيئا هى او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه

ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذالك اي تكون
موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من اكرمك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله تعالى وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك فقد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة و
انتفا التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي لا تقع صفة
اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة
اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل
استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل

عظيم

عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد ونقلت من الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كلمة اي واية معربة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية
وانما اعربت لانها الزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ
واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو
قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت
موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهه
الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات بعض ما يبينها وهو
المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها
الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم

المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى و
بأ الموصوف لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناها ما الذى على
ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى
صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره اى بالعكس
وحينئذ جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
او كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية
والوجه الاخر ان معناها اى شئ وههنا عبارتان
احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان معناها
اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان
معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اى شئ وحينئذ جوابه نصب اى منصوبا
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام

بالنصب

بالنصب اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كون كل واحد منهما جملة فعلية ويجوز
فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف و
لم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب ۞ اسما الافعال ما كان ۞ اى اسم كان بمعنى
الامر او الماضى ۞ اللذين هما من اقسام المبنى الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل
ان اف بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت فعبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد
زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة
فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى و
قدم الامر لان اكثر اسما الافعال بمعنى الامر والذى

حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشالها ليست
بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو
ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعة لكلمة امهله قال الشارح الرضى
وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا
لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال
المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان بمعنى
الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع
فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اى ما يوزن بفعال كائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه

انه

انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا تأول
بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياسى لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ما قيل
مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع
على تعريفه ولا تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين
الاخيرين مبنى لمناسبته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا
وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول
للمبالغة فى الفاعل قال الشارح الرضى والذى
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول

عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذالك الشئ
منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى
الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسما الافعال
وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى معين
من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذالك كقطام علما
لمونث وغلاب كذالك مبنى فى استعمال اهل الحجاز
لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب فى
استعمال بنى تميم الا ما كان فى اخره اى الا فى فعال
علما للاعيان الذى يكون فى اخره را فان بنى تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الرا وغيرها بل يحكمون

باواب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين
ان الرا حرف مستقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير
فيه البنا لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل
من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او
لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه
ومه وحكمه حكم اسما الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم
تصر مصادر ولا اسما افعال وهى على انواع فمنها
ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم
او التعجب وى ووح لا تقدر ان تحكم عليه بشئ او
على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ

كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار مايشابه صوت
الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه
او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعا
او غير ذالك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ
ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها
مبنيات لانتفا التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي
في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها
اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسما
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسما لاجراها
مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الاسما فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ

انما قال

انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تنبيها
بصوت شي كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذالك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان
تنبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند
اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو
ما كان صوت الانسان ابتدا من غير تعلق بالغير
قبل ذالك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسما المبنية كان كون ذالك القسم
كذالك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق

بغيره المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما
كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج
مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج
مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئى كل
واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتعيين النسبة على وجه اخر يخرج
منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر

هيئة

هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك
انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى
فى تأبط شرا النسبة التعليقية التى تكون بين الفعل
والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب
احد جزئيه مع الاخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان
هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الاخر لا تدل
عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا
وعكسا فان تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف
عطف او غيره بنيا اى الجزآن معا الاول لوقوع
آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب
والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة
ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى
عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات

كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم
ان البنا ثابت في هذا المركب سوا كان احد جزئيه
العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه
وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق
من اسما العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من
المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تتسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في
اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر

فاخذوا

فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد
العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا
باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا
بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني
الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح
لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع
الصرف وبنا الاول انما هو في افصح اللغات و
فيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا

واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه
واعربهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل
ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين
فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها
ذالك البعض المعين ولذالك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذالك اعرض عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذالك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية

عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد
منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن
غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم
السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي
للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من خواص
المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كأين وانما بني لان كاف التشبيه
دخلت على اي واي وان كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على

السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة
لها فى الخط فم تبنه فى البنا منحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها اى الذى يرفع الابهام عن
جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها
لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل
مميزه كذالك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة و
مجموع اخرى تقول كم رجل عندك كم رجال
عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب و
انما جا مفردا لان العدد الكثير مميزه كذالك وانما
جا مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة

جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها و
يدخل من فيهما اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من
ملك وكم من قرية وذالك لموافقته جر المميز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى
ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم
استفهامية او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشا التكثير وهو
ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول

الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا الاحدين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
واحد منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او
تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو
من حيث هو كذالك كان منصوبا معمولا على حسبه
اى على حسب تحمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا
بحسب المميز وذالك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضا الفعل المفعول
به والمصدر والمفعول فيه وغير ذالك من
المنصوبات فتعينه لاحد من المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى
المفعول به وكم ضربت ضربت فى المفعول المطلق

وكم

وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل
فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر
بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت مجرور
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار

عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبهه فعل نحو يشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف
وكان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو
مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا
مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة و
خبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب
منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار العمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع
ثانيا لقيام مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك
اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالقرائن
المذكورة اسما الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى تلك

الوجوه

الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسما لا فى كل واحد
منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف
وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول
نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وبما مررت
وغلام من ضربت وغلام ما ضربت ومن ضربته وما
صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه
الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتنى فهو
مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله و
لا يتأتى فيهما بل فى جميع اسما الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم للظرفية من هذه الاسما كمتى واين وايان

وايان واى وكيف واذا ان لم يجر مجاز نحو من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا فى نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتدا قال الشارح الرضى
وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية بل تقع فى الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدا او مؤخر نحو متى عهدك بفلان
اى متى كائن عهدك به واما اى فيتاتى فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك
اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم
ومثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل [illegible]

والخبر

والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هذا فى كثير من
النسخ وفى بعضها ومثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان يعتبر الوجوه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتدا
والاخر ان نصبه على الظرفية او على المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا البيق بما سبق
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر الاوجه الثلث
فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتدا استفهامية
كانت او خبرية والاخر ان النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو
غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن
قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق

يهجو جريرا او تمامه فدعا قد حلبت على عشارى الفلاحا
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة
الكف او القوم يعني انها لكثرة الخدمة صارت
كذالك او هذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت
كارها يجد منها مستنكفا منها فحد متى على كره منى
واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة مواشى
وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناث والعشار
جمع عشراء وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر
واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع
بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة و
خالة اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن
كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية
على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك

وخالاتك

وخالاتك قد حلبت على عشارى واذا حذفت المميز
اى كم مرة اوكم حلبة على التهكم اوكم مرة اوكم حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء و مصحح وصفه
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت
او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعا واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذالك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية فى مثل كم مالك وكم ضربت اى
فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه
اذا سئل من كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر
الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك
ودنانيرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما
او دينارا اوكم درهم او دينار مالك فكم فى هذا

المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا قيل
عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به عن كثرة
فقط ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى
مرات ضربك اى كم مرة او كم مرة ضربت او الى
ضرباتك اى اكم ضربة او كم ضربة ضربت فكم فى هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية و
الفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
فظاهر واما اذا كان للعدد فالمحوظ فى الظرفية
اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او
رجل ضربت وعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض
الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هٰهنا منها

اى ومن تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان
عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان
خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
المضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت
هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام
وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة ولشبهها
بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه وحنبر
الضم لجبر النقصان باقوى الحركات كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن
الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه
الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فتعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا قوله

بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما
بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى
الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح
الرضى والاول هو الحق وجرى مجراه اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا
يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل
هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة
عن الاضافة حسب لشبهها بغير فى كثرة استعمالها
وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اى ومن الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى

حيث

حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد و
هو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل
طالعا آخره نجما يضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر
الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت هى اليه فبنيت على الضم
مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال
علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل
اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى
وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان

من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم فالدليل عليه
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله
تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى
الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي
لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا
على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل
ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجأته

فجأة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر و
العامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر
وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة
عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

لفاجأت لا المفعول به والعامل في اذا ظرفية بل تقدير
اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد
الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي
وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع
الحرف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد
قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين
واني فرضا للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما

للاستفهام

للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد
واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف
واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو
قوله تعالى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان
ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فيه فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض القاصرين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي

على اى حال ويستعمل للشرط مع ما على ضعف نحو
البصريين كيفما تجلس اجلس اى على اى جهة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع خبر
عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى
محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا
او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ
بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول
زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اى ان يقع بعدهما
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته
مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم
رؤيتي هذان اليومان فان قلت لا يلاحظ هذان

اليومان

اليومان امرا واحدا الحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشيا
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى
حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا
لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
اى بعدده المستوعب جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة
زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص و
قد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهاب

او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كانت
على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او
الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
المصنف لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى
احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير
فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى
هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدا وهما معرفتين لكونهما فى تأويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعدهما
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا
فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذالك غير جائز وعلم انهما اذا كانا مبتدا

او جرا

او جرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين فى تركيبهم
ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون و
قد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح
اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل الباقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره
وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره وحكمها
ان يجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب

فى بعض لغات العرب بلدان خاصة غدوة خاصة
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل دلما نيا
ولذالك يحذف عرها ويثبت ولكون غدوة اكثر
استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف
ومضموم الطا المشددة وهذه اشهر لغاته المشددة
او المخففة وجافط ساكنة الطا مثل قط الذى
هو اسم فعل فهذه خمس لغات فيه كلها للماضى
المنفى اى لاجل فعل الماضى المنفى او الزمان الماضى
المنفى وقوع الشى فيه ليستغرق لنفى جميع الازمنة
الماضية نحو مارأيته قط وبنا المخففة لوضعه وضع
الحروف وبنا المشددة لمشابهتها لاخرها المخففة
وقيل حمل على اخرها عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جا فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل
المنفى فيه وقوع شى ليستغرق النفى جميع الازمنة

المستقبلة

المستقبلة نحو لا اراه عوض وبنا عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر
الداهرين وبمعنى الداهر والعائض الذى يبقى
على وجه الدهر والظروف المضافة الى جملة و
الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لا
لتابعها البنا من المضاف اليه ولو بواسطة على
الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ فمن قرا
بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة
للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى
البنا منه وكذالك اى كالمذكور من الظروف
فى جواز البنا على الفتح والاعراب مثل وغير
مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل
قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم او

مثل الکم تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الی جملة
نحو اذا وحیث ولهذه المشابهة ذکرهما فی بحث الظروف
ویجوز اعرابهما لکونهما اسمین مستحقین للاعراب
المعرفة والنکرة ای هذا باب بیان المعرفة والنکرة
من اقسام الاسم المعرفة ما ای اسم وضع بوضع
جزئی او کلی لشیء ملتبس بعینه ای بذاته المتعینة
المعلومة للمتکلم والمخاطب المعهودة بینهما فالشیء
مقید بهذه المعلومیة والمعهودیة اذا وضع له اسم
فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع
قطع النظر عن هذه الحیثیة فهو النکرة فقوله ما
وضع لشیء شامل للمعرفة والنکرة وقوله بعینه
یخرج به النکرة وهی ای المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتیبها فی الذکر الی ترتیبها بحسب
المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معینة مشخصة باعتبار امر کلی کما عرفت ان

الواضع

الواضع لاحظ اولا مفهوم المتکلم الواحد من حیث
انه یحکی عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء کل واحد من تلک الافراد
بخصوصه بحیث لا یفاد ولا یفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترک فیعقل ذلک المشترک
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع کلی والموضوع
له جزئی مشخص والثانی الاعلام المشخصة
کما اذا تصور ذات زید ووضع لفظ زید بازائه
من حیث معلومیته ومعهودیته او الجنسیة کما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحیوان المفترس ووضع بازائه
من حیث معلومیته ومعهودیته لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنی الجنسی ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسی مع قطع النظر عن معلومیته ومعهودیته
فانه بهذا الاعتبار نکرة والثالث المبهمات یعنی

اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء
كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام
الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من ام
امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله

قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل
اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا استلزام
لصحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل
واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة
الاول فان المنادى لا يضاف اليه فقيل كان عليه
ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك
والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا
الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او ما يشبههما فهو مستثنى من هذا الحكم يعني اي اضافة
معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق

بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات وبقي المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء المتعين
عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم
اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان
قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت المفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع

لشئ

لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافتها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال والمضاف اي
اعرف المعارف يعني اقطعها لبيان المخاطب من
حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعده وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره
واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون
المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكر
لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اضافة المضمر

فان سائر المعارف لا تفاوت بين اضافتها الا انقا
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اضافته بعد
بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته وهذا
الترتيب الذى ذكره انما هو مذهب سيبويه فان
فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة
من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسما العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ و
ضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك
الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات واحادها
كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك

المعدودات

المعدودات بكم والالفاظ موضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية
واحدة منها اسما العدد فالواحد موضوع لكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا
نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد و
الاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من
اسما العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه
العبارة ان نفس الكمية هى موضوع له من غير
اعتبار معنى اخر معه لا ينتقض التعريف بمثل رجل
ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين فانه
لا تفهم منها الوحدة والتثنية فقط اصولها اى

صول اسما العدد والتي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تا
التانيث كواحدة واثنتان اوباسقاطها كثلاث الى
تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمات و
الوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او
امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومونثة ومفردة ومركبة و
معطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته
واحدة اثنتان اوثنتان في المفرد المونث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة
بالتا لجماعة المذكر اعتبارا التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال
الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المونث
فرقا بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر
نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر

في المذكر

في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة
اثنتا عشرة اوثنتا عشرة في المونث نحو احدى
عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث
وتغير الواحد الى احد والواحدة الى الاحدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث
نحو ثلاث عشرة امراة ابقا للجزء الاول فيهما حاله
قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع
التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر و
اثني عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر و
التا في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض
للتانيث ولذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من
التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا

حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني فى المو
لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه
للمونث لانتفا المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمونث وتميم بكسر الشين عند التركيب فى المونث
اى من عشرة تحرزا من توالى اربع فتحات مع
ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او
خمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة و
الحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون
اخف من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر
التا لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا بمقولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمونث من غير
فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون
فى المذكر احدى وعشرون فى المونث وما غير الواحد

والواحدة

والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف و
المعطوف عليه فى قوة التركيب لم يمكن استعمالهما
بالعطف على صورة لفظ ماتقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم بل جعلها
بما عداهما فقال ثم بالعطف اى بعطف تلك
العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ
ماتقدم من اسما الاعداد بعينه من غير تغير فتقول
اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان او ثنتان
وعشرون فى المونث وثلثة وعشرون فى المذكر
وثلث وعشرون فى المونث هكذا الى تسعة و
تسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد
على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان
والفان فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمونث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
ومايتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما

اوعطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة
ما تقدم من اسما العدد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد اوواحدة ومائة واثنان اواثنتان
ومائة وثلثة رجال اوثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا اواحدى عشرة امرأة ومائة واحد و
عشرون رجلا اواحدى وعشرون امرأة ومائة و
اثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا اوثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا اوتسع
وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة
والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف
فى الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ماذكرناه و
الاصل فى ثمانى عشرة فتح اليا لبناء صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى
اسكان اليا لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب

وشذ

وشذ حذفها اى حذف اليا بفتح النون لانها اذا
حذفت اليا فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جائنى
القاضى اذا حذفت اليا الا ان الذى سوغ ذلك
فيه كونه مركبا فرخص زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها
ليدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق
اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسما الاعداد شرع
فى بيان حال مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه
لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لما كثر استعماله آثروا فيه التميز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا

ليطابق المعدود العدد والاضافة ثلث مائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثها واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المونث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتا
بعدما تعود المجي بعد ماهو في صورة المجموع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر وممیز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم البقاء
النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا
حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما

فجاعدها

فجاعدها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسما كالاسم
الواحد والابرد عليه خمسة عشر لان المضاف
اليه فيه لما كان من تمييز العدد ولم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة
اشيا شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
لكون الفضلة قليلة وممیز مائة والف ومميز
تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة
مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلاث
مئات رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من
اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون

مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة
منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على قلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص
اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا
عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت
ثلاثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد
وواحدة ولا لاثنين واثنتين وثنتين بمميز
فلا يورد الواحد مع مميزه فلا يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون

ما يصلح

ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة
او الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس و
الوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب
ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز
ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما
التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد

ولا اثنان استغنا بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه
المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة
الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني
حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى
به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخصر من ذكرهما
ولا شك ان رجلان اخصر من اثنا رجل وذلك
الاستغنا انما يكون لافادته اى افادة لفظ
التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد
والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص
والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما
افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المؤنث
المتعدد اى في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره

اى لبسبب

اى لبسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عددا نقص
ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون بمعنى
ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما جرد
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيره واحدا بانضمامه اليه والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر
والعاشرة في المؤنث لا اكثر اى لا تقول غير
ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين لما
عرفت ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر

والاولى والثانية فى المونث كذالك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاولى والاول
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى
عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المونث وكذلك
الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة وعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير اولا حكم اسما الفاعلين فى التذكير و
التانيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث
والرابع الى العاشر وفى المونث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الا
سمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا

فانه

فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى
فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما
اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى
صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد
من المتعدد المقول باعتبار حاله ثالث ثلثة او
اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او
يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة و
ذالك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة
حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب

الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات
بنا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حالة خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت في اذا هذا المعنى حادي احد
عشر بحذف الجز الاخير من المركب الاول استغنا
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى
تاسع تسعة عشر فتعرب الجز الاول من المركب
الاول لانتفا التركيب الموجب للبنا وبني الجزان
الباقيان لوجود موجب البنا فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار
مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث
وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع

في

في المؤنث في حكم تا التانيث ولهذا لا يظهر التا
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل
وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه
اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي
علامة التانيث التا والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كصحرا وحمرا وقد زاد
بعضهم اليا في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي
ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس
بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من

الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما لا تانيث
حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى
حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا
فان تا التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على
عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظى الحكمى كعقرب
نعلة وقوحه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا وظاهرا
ومضمرا فبالتا اى فذالك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا
اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ لك
الخيار فى الحاق التا وتركه والى هذا اشار بقوله
وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة
الاستثنا من هذه القاعدة فلك ان تقول فى
طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلع

فانه

فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه
لفظيا واستغنائه عن الحاق التا لما فى لفظه من
الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر
بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا
الى المونث الحقيقى او ضمير المونث اللفظى بقرينة
قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان
يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفا للاحكام جميع الاقسام ففى صورة
الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التا بالفعل و
فى تركه فتقول حضرت القاضى امراة وحضر القاضى
امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المونث الحقيقى منقولا عما يغلب
فى اسما الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع
الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع

الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جائت او جاؤا
غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه فلا يقال جائت الزيدون ولا الزيدون
جائت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا
نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا حقيقيا نحو
جائت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به و
ان شئت تركتها نحو جائت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان
ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا
يقال جائت فعلت اى ضمير فعلت وهو الضمير
المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جائت وفعلوا اى ضمير

فعلوا

فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من
الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها
فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث
بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع
المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى
جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فى التذكير فاجرى
مجرى المؤنث وفى الحواشي الهندية موافقا للشرح
الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعملها فى النساء للحمل
على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن
تجرين مجرى غير العقلاء ❁ المثنى ما لحق آخره اى آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة

قرنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل
مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع
او يا مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل
الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى
الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف
والالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل
ذالك الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذالك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة
على شىء صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة
عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله

فى العدد يعنى الواحد حال كون ذالك المثل
من جنسه اى من جنس مفرده باعتباره وقوله
تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة و
الجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالآخر
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الآخر باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام و
القمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتباره
معنيين مختلفين هما الاب والام وكذالك
يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر و
الشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم
الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الآخر

بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى انسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب
وكذالك الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان
قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى الفرء ايضا بلا
احتياج الى ادعا اسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنية بمجرد اشتراكه
اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمصنف اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعا وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة
يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار
علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع
ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها و

جمعها

وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسما الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف
التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد
الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق
اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف
مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود و
لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى
بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذالك المقصور
ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف

ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان
لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن يا حقيقة
كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او
عديمه وقد ميل كمتيان فى متى حيث جا منى ممالا او
كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالف الاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فباليا اى فانها
مقلوبة باليا اعتبارا للاصل فيما اصله اليا حقيقة
او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود
ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر
لاصالتها كقرا بضم القاف وتشديد الرا الجيد القراءة
وللمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو على عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمرا فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد فى

الصوت

الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فقيل
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغى ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما
صحت فقيل حمرا ان وحكى المبرد عن المازنى قلبها
يا نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان
لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلبا فان همزته للالحاق بقرطاس او
منقلبة عن واو او يا اصلية ككسا ورداء فان
اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى
الصورة الاولى منقلبة عن واو او يا ملحقة
بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة

قرأ فثبتت فى الصورتين كما فى قرأ وثانيهما قلبت
الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فتشابهت همزة حمرا فانقلبت مثلها واوا وفى
الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه
لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداآن بالهمزة او رد
وان بالواو ولكن المشهور ردايان باليا فكان ينبغى
ان يقول المصنف والافالوجهان بغير لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصلى
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل
والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد
تقلب المبدلة من اصل يا وهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوا او يا ويحذف نونه اى نون التثنية
للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام

التنوين

التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف
تا التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى
كشجتان وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيين
والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا
يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى
مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان
كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون
قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس
له قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة
مخصوصة فلذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى المجموع

ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى متعلق
بها القصد فى ضمن ذالك الاسم بحروف مفردة
اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال
على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك
الحروف ملتبسة بتغيرها بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او باختلاف فى الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلق
بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغيرها ظرف مستقر حال من
الحروف ودخل فى قوله بتغيرها جمعا السلامة لان
الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتا فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة
اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع
واسما الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسما الجموع

كرهط

كرهط ونفر وبعض اسما العدد كثلثة وعشرة و
بقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسما الا
جناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله
مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفردة وكذالك بقوله بحروف مفردة
خرجت اسما الجموع والعدد فنحو تمر مما هو الفارق
بينه وبين واحده التا ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين و
هو جنس قيل ذالك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش

قال جميع اسما الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل
وباقر وركب جمع وقال الفرا وكذا اسما الاجناس كتمر
وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له
من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وكون
فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق
الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك
اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد
وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى
الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو
مضموم ماقبلها فى حالة الرفع او يا مكسور ماقبلها
فى حالتى النصب والجر ونون عوضا من الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك

الملحوق

الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه و
لم يقل من جنسه اكتفا بما ذكر فى التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى
المفضل عليه والكثرة فى الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من
الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده يا ملفوظة
كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذف
اى اليا مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة اليا الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت اليا لالتقا الساكنين وعلى
هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذف كسرة اليا لثقل اجتماع
الكسرتين واليائين فسقطت لالتقا الساكنين

فان كان آخره اى آخر اسم الذى اريد جمعه مقصورا
اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
ويبقى بعد الحذف ماقبلها اى حرف كان قبل الالف
على ماكان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على
الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين
فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر
يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذالك الاسم
اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر
علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه
لامن حيث لفظه وانما اشترط ذالك لكون هذا
الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى اشرف للاشرف

فان فقد

فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد
نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
مايكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه
نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا والطلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى
اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من
الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فتنمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط
الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل كعامر والشرط الثانى ان لا يكون ذالك الاسم

الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة
الصفة الكائن ذالك الاسم اياها مع المؤنث
بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على
صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة و
الشرط الثالث ان لا يكون ذالك الاسم فعلان على
اى مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة مع المؤنث
بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على
صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون و
لم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق
بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتا وعدمها و
الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف

مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو و
النون ولا بالالف والتا فانه لما لم يختص بالمذكر
ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا ملتبسا بتا التانيث مثل علامة كراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتا التانيث ولو حذفت التا
لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الرا وقد جا اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفا التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسما تحت قاعدة كلية اخرجتها
من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ

مرها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذالك فليرجع
اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق
اى جمع لحق آخره اى الآخر مفرده الف وتاء وشرطه
اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
وله اى لاذالك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى
مذكر ذالك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة
جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث كحائض
لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى
جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من
غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع
طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق

ليس

ليس بسديد لان الاسما المؤنثة بتا مقدرة كنار وشمس
ونحوهما من الاسما التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتا بل هو فيما سمع كالسموات و
الكائنات وذالك لخفا هذا التأنيث لانه ليس
بحقيقى ولا ظاهر العلامة كعزة وسلمى الجمع التكسير
ما تغير اى جمع تغير بنا واحده من حيث نفسه و
اموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع
السلامة لتغير بنا واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة
به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى
تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما
يدل عليها ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير
ما سوا كان ذالك التغير حقيقيا كرجال وافراس

او اعتبار بالكثرة كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على
وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين
او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر
انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى
القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذالك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على
مافوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذالك الاخر كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى
او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل

والمراد

والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا
وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى
ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب
التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى
قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذالك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى
المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه
ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه

غيره اي غير الماضي مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام
عمرو خالدا الآن او غدا وذالك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط
فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله القطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا صرفا من غير
اعتبار ابداله من الفعل فانه اذا كان مفعولا
مطلقا صرفا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول
المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا
ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لا ضمير فيه لو اضمر في المثنى
والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل و

كذا

وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه
تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاظهار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما مأخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى
لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص

الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعمال
اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا
يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا
يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز
ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل
لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا
بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير
اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع
وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان
كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه

اي من

اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو
سقيا له ورعيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان
اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة و
عمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان واعلم انه فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا و
ما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه
بالقسمين في السوية اسم الفاعل ما اشتق اي اسم
اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك
الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما مبهم امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له

وقيامه به مقيد باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيره
ذالك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان
تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن
قام به والحق ذالك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع الزيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل

فانه

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف و
اسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق تضمن معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلتزم ذالك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من
مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة

فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او فعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب
وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثى
على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر
المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل و
يتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام
مستغفر لكان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر
المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى
الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال

ويعمل

ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان
هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه و
سائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط
معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل
حال كونه ملتبسا بشرط اى بالشئ ليشترط عمله به
من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله بشبه المضارع
فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب ابوه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم
من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال
ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل معنى
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو
المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال
ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على
الهمزة الاستفهامية ونحوها من الالفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما
شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما
قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للمضي للزمان الماضي بالاستقلال او في

ضمن

ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب
الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده متى
كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافته اضافة معنوية لانها عنده من
قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم
الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
قدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي

وخلت
عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
اللام الموصولة على اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته
الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم و
حذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن
للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او

مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وفيه
من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل
وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف
النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه
فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين
الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة

بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى
لذائقوا العذاب بالنصب فحذف فرها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث
وقوع الفعل عليها كمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واحتراز اقامة من مقام
مامر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى
ذالك الفعل واسم المفعول موضوع لمن

وقع

وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد
على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة
الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اى شانه وحاله فى العمل اى فى عمل النصب و
الاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى
مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا
او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل لازم
احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
لمن اى لذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى

الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل
لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم اى
اى صار الرحم طبيعة له كرم بمعنى صار الكرم طبيعة
له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب
اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغها اى صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او
لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من
الثلاثى المجرد فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن

فى مخالفة

فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة
على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر حسن
وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على
الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست
بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها منقسمة
قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة
لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة
ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه اقسام ستة حاصلة

من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول
الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور تارة اخرى فاعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة
التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام اى جملة
من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة
بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل
معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع
لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح
الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه

الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه
على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة
من امثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا
اى مثل هذا التركيب فى كونه ثلثة امثلة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه بعطف على
حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة ثلثة
امثلة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه بالتشبيه بالمفعول
اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه

بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودى
والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا
منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه

والحسن

والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بوجه
منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم
لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس
المعهود من الاضافة والتخلف فى صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم
انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى
الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على احد التخفيفين اعنى حذف التنوين والتعوض

لا عظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغنا
عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها لان قبح
نظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو
حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر
التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهى
خمسة عشر قسما ماكان فيه ضمير واحد منها اى من
تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجهها وحسن وجهها بنصبه فيهما وحسن وجه بجره و
اما معمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وماكان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والآخر
فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه

فيهما

فيهما وهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه وغير حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى
المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير
فيها اى فى الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها
فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك
الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا
يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلها لها فتؤنث

انث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند
حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان
الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنوا وجه او حسنون وجها واسما
الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل
الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير
المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول
منه اقيم ذالك المفعول مقام الفاعل فبقى غير
متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذالك
اى فى ماذكر من الاقسام الثمانية تحت فى رفعا الفاعل
ومفعول مالم يسم فاعله ونصبا نهما ويضافان
اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لايجوز

اليهما ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه
فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل اى نصب
تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذا لك
اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى
اسم التفضيل اعنى ما جا للفاعل وما جا للمفعول بزيادة
على غيره فى اصل ذالك الفعل والبا فى قوله بزيادة
اما ظرف لغو للموصوف اى الذات مبهمة متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس
بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسما الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة متصفة
بالزيادة ولا ابهام فى تلك الاسما وقوله بزيادة على
غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير
وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى
مجرد لا مزيد فيه ليمكن البنا اى بنا افعل وفعلى منه
اذ البنا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون

تمام

تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد
كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو
المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من
الثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان
منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لا
لتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائدة الحمرة او
العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخرى فى الصفة و
الاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل
الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى

غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال
للثلاثي المزيد فيه واكثر بياضا مثال للون واقبح
عمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر
لا يرد نحو جاهل وابله ولكن يرد انه صح على هذا
التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا
فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بشذوذه في نحو من ابن هبنقة والجواب بان المراد
بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي
عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن
ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد
ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي
انت انا فمن انا ففيه شابة من احمق من

هبنقة

هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق
لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابله لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل وفي
الشارح الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث قال
وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله
من فلان واحمق منه وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جا للمفعول على خلاف
القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل
اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي يستعمل

بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على
غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى
معين لتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا
او حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرف
باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين
منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست

تفضيلية

تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر
حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الوضع
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اي الله اكبر كل
شئ او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شئ فاذا
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على
ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في
ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان

خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان تقصد به زيادة مطلقة اى ثاني معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون زيادة على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى
ما اضيف اليه للتوضيح اى التوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم

كقولك

كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه غير المضاف
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادي
اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او
هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا
معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا من هو اى اسم
التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس

والزيدون افضلهم وهند فضلى النسا والهندان فضلياهن
والهندات فضلياتهن لمشابهته مافيه الالف واللام
في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم
المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة
اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب
احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثنا

وانما خص

وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سوا كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد
بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب
له كقوله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله اى اعلم
من كل احد يعلم من ضل واما الظرف والحال والتميز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
تكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا
نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل
عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو
استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لبعد مشابهته

عن الفاعل فلا يعمل بمشابهته ايضا الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اى وصفا سببا هو فى اللفظ
لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او
حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين
ذالك الشئ وبين غيره مفضل ذالك المسبب
باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذالك الشئ
الذى اخبر اولا على نفسه اى نفس ذالك المسبب باعتبار تقييده
اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذالك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت
رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
فرجلا هو الشئ الذى تبع له اسم التفضيل فى
اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه

باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ
ثابتا للشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد
عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذالك الصاحب فيصح
يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده
سواء كان من المتعلقات الموصوف اولم يكن مثل
زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذالك المسبب
مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه لعدم
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذالك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم
التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى

بالنفي كما ستفصح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ بحذف كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل
عمله وانما قلنا انه بحذف كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن اولا بعد
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه
ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل
عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيدا
الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان
يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع
المعنى الى انه حسن فى عين كحل احد الكحل دون
حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط

النفي

النفي عليه مجردا عن الزيادة بحذفها لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى
حسن رجل مقيدا الى حسن زيد اما بالمساواة او
بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل
حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان التقييد
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان فى الزائد
على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به
بحذفها نفي المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى
الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن
كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم
التفضيل فى المظهر ينبغي ان يكون عمله فى مثل ما رأيت

رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور
فلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف
المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي
فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز العمل
في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن شاركه بالخبرية والكحل
بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو
الكحل اذ كحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو

اجنبي

اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر
اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث
انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على
الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن
من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل
العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين نظائرها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة

ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما
ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ
العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما
كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين
زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بعد
الكحل حينئذ فان قدمت على ذكر اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت

مارأيت

مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كما ان اصله
مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما
ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا و
تقديره مارأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل
احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه
مارأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على الابلغ وجه ان الكحل
في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفع
الكحل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولانه
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت
مارأيت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كان

المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو
مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال
المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت
على وادي السباع ولا ارى ٭ كوادي السباع حين
يظلم واديا ٭ اقل به ركب اتوه تأية ٭ واخوف الا ما
وقى الله ساريا ٭ كان اصله لا ارى واديا اقل به
ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان
وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من اتى او اوى كالتحية
من حيي او حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى
وهو السير في الليل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير من
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو

في ولا

في ولا ارى اما احترازية او حالية واقل صفة واديا
والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز
عن النسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به
ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في
ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول
وفي المستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في
كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا
تقول مررت على وادي منصوب على السباع
لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك
الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت

الا فی وقت وقایة الله تعالی رکبا ساریا باللیل
فیه من الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الثانیة لقلت ولا اری وادیا قل به رکب اتوه
من وادی السباع ولما قسم المصنف الکلمة الی
اقسامها الثلثة علی وجه علم من دلیل الحصر حد کل واحد
منها ولم یکتف بذلک القدر بل صدر مباحث
الاسم بتعریفه فلما وصلت النوبة الی مباحث
الفعل سلک تلک الطریقة وصدرها بتعریفه
فقال الفعل ما دل ای کلمة دل علی معنی کائن فی
نفسه ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة والمراد بکون
المعنی فی نفس الکلمة دلالتها علیه من غیر حاجة الی
ضم کلمة اخری الیه لاستقلاله بالمفهومیة ویمکن
ارجاع ضمیر نفسه الی المعنی وحینئذ یکون المراد بکون
المعنی فی نفسه استقلاله بالمفهومیة فمرجع کون
المعنی فی نفسه وکونه فی نفس الکلمة الی امر واحد

وهو

وهو استقلاله بالمفهومیة لکن المطابق لما ذکر فی وجه
الحصر فی اول الکتاب ارجاع الضمیر الی ما دل
کما لا یخفی :: اعلم ان الفعل مشتمل علی ثلثة معان احدها
الحدث الذی هو معنی المصدر وثانیها الزمان وثالثها
النسبة الی فاعل ما ولا شک ان النسبة الی فاعل
ما معنی حرفی هو آلة لملاحظة طرفیها فلا تستقل بالمفهومیة
فالمراد بمعنی فی نفسه لیس تلک النسبة ولما
وصف ذلک المعنی بالاقتران بالزمان تعین :
ان یکون المراد به الحدث فالمراد بالمعنی لیس
معناه المطابقی بل اعم لکن لا یتحقق الا فی ضمن :
التضمن فخرج بهذا القید الحرف لانه لیس مستقلا
بالمفهومیة مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
فی الفهم عن لفظ الدال علیه فهو صفة بعد
صفة للمعنی یخرج به الاسم عن حد الفعل و
بقولنا وضعا یخرج اسماء الافعال لان جمیعها منقولة

اما عن المصادر او مخبرعنها كما سبق ويدخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب الوضع ويصدق على المضارع اذا اقترن
باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص
الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه و
شئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها
وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او للنهي عنه كلا الناهية او لتعليق الشئ بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد

وانما

وانما خص به لحوق تا التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا يلحق الامالة فاعل والصفات استغنت
عنها لما لحقها من التا المتحركة الدالة على تانيثها و
تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تا التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تا فعلت اراد بنحو لون فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه ايضا تا فعلت وذلك لان ضمير الفاعل لا
يلحق الامالة فاعل والفاعل انما يكون للفعل و
قوله وحط فوعه عنه بمنع احد لو نحو الضمير
تحرزا عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو
بالتعميم اليق واحد الماضي ما دل اى فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه

قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا
بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان وقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس بالدلالة ما هو بحسب
اصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي
هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا
وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان
تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون

معه

معه اي مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها
لمجانسته لها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف اتين
اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوله
يعني الحروف الاربعة التي جمعها كلمة اتين و
هذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله لوقوعه
اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال

يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد
معانيه بواسطة القرائن وانما سمي المضارع بمشابهة
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة
في اللغة المتشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان
مع غيره واحدا كان ذالك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما مأخوذان من انا ونحن والتا للمخاطب واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث
الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث و
المؤنثين غائبات او ذوي غيبة واليا للغائب غيرهما
اي غير الضميرين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائبة
ومثناه فقوله غيرهما اي غير الضميرين المذكورين

بالج

بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو
في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو
الاولى لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوا
ماضيه على اربعة احرف مثل ينصر ويستخرج و
نحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله
اذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيا لان نون التأكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون

جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ماقبلها
ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا تقبل
الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فان الصحيح منه وهو عند
النحاة مالم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد من ضمير
بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين
فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب
واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع
الغير بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى حالة النصب
لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين و
السكون فى حال الجزم مثل لم يضرب ولن يضرب

ولم

ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير
البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون
حالة الرفع وحذفها اى حذف النون حالتى الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب
فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخره
والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة
نحو يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة
الفتحة عليهما نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى
بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد
حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن
يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم نحو

لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هو التجرد
كما هو المشهور المتبادر من عبارته وذلك مذهب
الكوفيين سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم
كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب
او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع هو بوقوعه
موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب و
فى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو
الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه وان وقع موقعه
لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا

وقوعه

وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لان
يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه
الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ فى باب افعال
المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع
بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كايش فى اى شيء
وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو
سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى
نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لان هذه

جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا لانقطاعهم
ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد
او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على
الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك لي فاكرام
مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا
يكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معه فان
التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة

فانها

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في
ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا
يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى تقتضي الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي وان لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا
ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على
ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد

اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال فان وقعت
بعد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن
مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ
معها كما اشرنا اليه وقوله اذن تدخل الجنة خبر مبتدا
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات النحاة
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشروط
اشار اليها فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اى
اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف

لانه

لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى
ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال
المذكور وحتى التى ينتصب بها المضارع بعدها
بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى
ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او
حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى
للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و
كنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى
او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله و
اما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال

ابدت
لمعنى الى ولا استقبال مابعدها تحقيقا فان
بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان تكون حتى زمان
التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق حكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك
كنت فى زمان الدخول هيأت هذه العبارة و
تحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيأت وكان ما بعد
حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان
عليه وحكيته حتى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال
كانت اى حتى بهذه الارادة حرف الابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان
يبتدأ بها كلام مستانف لان يقدر بعدها مبتدأ
يكون الفعل خبره لكون حتى داخلة على اسم كما توهم

بعضهم

بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال
اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى
زمان التكلم ومن ثمه اى من اجل هذين الامرين
اى كون حتى بهذه ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى
ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا
القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء لقطع ما بعدها عما قبلها
فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا
كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر وامتنع الرفع
نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى يدخلها

لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مثبتا مقطوعا لوقوعه
وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول
كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت
سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار
حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق و
الشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير
جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري
حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي

التي

التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة و
لام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام التاكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
بعدها انتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية



لايحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اى
قبل الفا احد الاشيا الستة ليبعد بتقدم الانشا
او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون
ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى
فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو
لاتشتمنى فاضربك اى ليكن منك شتم فضرب منى
ويندرج فيهما الدعا نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تواخذنى
فاهلك او استفهام نحو هل تحدثكم ما فاشربه اى
هل يكون منكم ما فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا
فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا و
يندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى
النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى
ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على
صيغة الترجى نحو لعلى ان بلغ الاسباب اسباب السموات

فاطلع

فاطلع بالنصب على قراة حفص او حض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير
منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفا تدل عليها وما بعد الفا فى تاويل مصدر اخذ
مفهوم مما قبل الفا واما نحو ساترك منزلى لبنى تميم
والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشيا
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى تنصب
بعدها المضارع بتقدير فتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها
لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون
قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع
قبل الفا فى كونه احد الاشيا الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفا بعينها بابدال الفا بالواو
كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى

لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى خلاف
القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى
الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان
ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الا ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور باو
التي بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي و
العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان
بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك

زيد

زيد او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليست من
الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو
والفاء ليس مشروطا بالشرط المذكورة فيهما قوله
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان
مستقبلا او على رفعها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول
ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل مالم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة
في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام

كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لا هذه الثلثة تدخل
على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها
ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم
يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم
صريح وحمل عليها حتى التى بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب فى حتى التى يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى
اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب

بها

المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها
اى على ان لئلا يستكره الاجتماع المتوالين لا كى ولام لا نحو
قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب واعلم ان الناصبة
تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى
فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى
تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اى المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا
عما تستعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم المجازاة اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة
اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء و
بعضها من الحروف وانما اختار لفظ الكلم و
المجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما
واذ ما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع
ما واما بدونها فلا واين ومتى وما يجزمان المضارع

مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي واني واما جزم المضارع
كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ
اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا
ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في
جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمة
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع
بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم
يقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع
ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعني ماضيا
ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من
وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا

يلزم

ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذالك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب و
من لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذالك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي بنفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن
يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد تستعمل
في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها

لغة وقد تسكن بعد الواو والفا وثم نحو قوله تعالى
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اى ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اى
لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او
غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل
الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل
على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك
ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد
بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ
لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة

عليها

عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني
اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان
اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط
مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها

مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا فاحتمل الجزم
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو
ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزا ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل
ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل او منويا كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفا
في الجزا لتحقق تاثير حرف الشرط فيه من جهة
المعنى بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه عن الرابطة الدالة على كونه جزا كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما

قال

قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفا فيه و
ان كان اى الجزا مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه
ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفا لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفا و
تركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما
تؤثر في الماضي فيؤتى بالفا واثرت في تغيير المعنى
حيث خلصت المعنى للاستقبال فيترك الفا لوجود
التاثير فيه من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى
وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه والا اى وان لم يكن الجزا الماضي او المضارع
المذكورين فالفا لازمة فيه لان الجزا حينئذ
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم

فقد اكرمتك امس او تقديره كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
كلا التقديرين لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج
الى رابطة وهي الفا واما جملة اسمية او امر او نهي
او دعا او استفهام او مضارع منفي بما او لم او
لن الى غير ذالك كالتمني والعرض ففي جميع هذه
المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزا فاحتاج
الى الفا ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
اي وقعت جزا موضع الفا لان معناها قريب
من معنى الفا لانها تنبي عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفا التعقيبية ولكن الفا اكثر وانما شرط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان

الى

التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما تكون
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني
اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
اي وان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ما اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما
اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشيا الخمسة صالحا لان
يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية
ما تقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يوخذ
مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشيا مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد
هذه الاشيا لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون

ذالك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشيا لها قدر ان
مع ذالك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة
جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل
الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة
للفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل
النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذالك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على
ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه

بحسب

بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى
هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا
لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لى من لدنك وليا يرثني فمن جزم فوهما
اى وليا وارثا منى او بالحال كذالك كقوله تعالى
فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستئناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل
حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض
النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع
ويريدون صيغهما وفى بعض الشروح انما قال
مثل الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر فى
النوع من الافعال كذالك اشتهر فى المعنى المصدرى

ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه
ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم
المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه

لما شابه

لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول
اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول
لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم
يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام
مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه حرف متحرك اسكن آخره وجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي هٰهنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير
زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف
المضارعة لتتوصل بها الى النطق بالساكن حال
كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير

بفتح فانه اذا قيل في قتل أقتل بفتح التاء التبس
بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي
وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر
التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعد ضمة
سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل
اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الافعال
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي
الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف الساكن
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم
مثال لما يكون بعد فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ودت لا
رتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في
المتكلم الواحد لاهمزة وصل مقطوعة لذالك
بعينه افعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي

لم يذكر

لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة
او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه
ولا بعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما
حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا
القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج وعلم
واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من
الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره

بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع
همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس
في الدرج بالامر من ذالك الباب ويضم الثاني
مع التاء مثل تعلم وتحوصل وتدحرج لئلا يلتبس
بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت
خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي مايكون عينه فقط معتلا لئلا يرد
عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل
عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في يروى و
يطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد انما خص
معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في
المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا الافصح
فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة

من

من العين الى ماقبلها بعد حذف حركته فصار ابيع
وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ماقبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ماقبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين
وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه
الحروف وجاء الواو ايضا لكن ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ماقبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول

من معتل العين من الثلاثي المجرد وباب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تبر وقيد
فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
اذ ليس ذالك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء
اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج و
فتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزوائد
ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه
الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويخاف

وينقاد

وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل
صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل
الى غير الفاعل فالاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهم ضرب
موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد
تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي
يعني الا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد

فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن
هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما
بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو
فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او
بسين الاستقبال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما
صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى
بمعنى وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول
الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ وخبر
واخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلاثة

مفاعيل

مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى
الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث
من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما
عند الآخر وفى جواز تركهما معا افعال القلوب و
تسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهى تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت وو
جدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث
الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت

علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ
هذه الجملة ثمة حين تكلمت بها واخبرت بها عن
قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما
فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية
المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن
خصائصها اي من جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ
ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر كثير قليل ان
المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع
هذا

هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف
بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين على اغرائك
الملك بنا فحذف جازعين الذي هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من
غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ
يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا

فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب
جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين
مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد
قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لا
ستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ
وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو
ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز و
هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على

تقدير

تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد
يقع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل و
مرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قائما وبين سوف ومصحو
بها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا
شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا
قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني
عنهما وانما اختص هذا الالغاء الى ص الاكثر مع
ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة
وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب

تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت
وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام
الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك
ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال
الاخريه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل
هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صورة
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن
حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق

مأخوذ

مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل
معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على
الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين

لانه اذا كانا احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون الآخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك
منطلقا ولا يجوز ذالك في سائر الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذالك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متأثرا والاصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت
نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها
غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب

الاول

الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما
اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما
نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذالك اجري رأى البصرية والحلمية على رأي القلبية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني
اراني اعصر خمرا وليعضها اي لبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب
من معانيها الاول وهي اما العلم والظن بحيث يمكن
ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين و
انما قيدنا بذالك لئلا يقال لا وجه للتخصيص لبعض
لان لكل واحد منها معنى آخر فان خلت جا بمعنى
صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت

بمعنى كفلت يتعدى به اى بذالك المعنى الآخر اى مفعول
واحد لا اثنين فطنت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته
مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس الشئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى
ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى
اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبا من
معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة
ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة

انما سميت

انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه
الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان
هذه الصفة خارجة عن ذالك التقرير الذى
هو العمدة فى الموضوع له لان ذالك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها
فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده واى جعلنا
التقرير المذكور عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة
لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذالك التقرير
كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذالك التقرير
فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل صفة

على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا فى كل
فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع
له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل
اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان و
صار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض و
عاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ
وقيل بالياء ومابرح مادام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان

نحوهن

نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا العشرة
اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد
عالما كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم
من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما
يحتاج اليه او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعدت ناقصة فى قولهم ارهف شفرة حتى
قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح
قصير قال الاندلسى لا يتجاوز بها وقعد الموضع
الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه

الافعال وماكان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد
حكم معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى
اثر ذالك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا
وتنصب الجزء الثانى لتشبهه بالمفعول به فى توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى
كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار

عطف

عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة ويكون
فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا
مفسرا للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس
صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع و
تكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان
تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر
كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة و
هى التى وجودها وعدمها لا تخل بالمعنى الاصلى كقوله

تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف
نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و
تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او
من ذات الى ذات وبتعدى بالى نحو صار زيد الى
بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل
و رجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى
واضحى تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى
زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل

على اقتران

اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار
وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او
الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول
فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى
الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت
له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد
غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان
الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا او بت
بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة
بجعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين و
فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واضى و
وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة

اذا كان بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى او عاد زيد
من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات
ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب
اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها
عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال و
منه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك
الافعال لفاعلها قبل سمي اسمها فاعلا تنبيها على
ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات

كما ان

كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي
قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله
عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمر امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا
دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي
ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية و
القابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته
عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها

في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير و
اذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام
يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه
اى ومن اجل انه لتوقيف امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة
لانه حينئذ مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
غير مستقل بالافادة نحو اجلس مادام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يتبع مادام
باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع
اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون
الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما

تقول

كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار
الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها
الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده
وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما
يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها
نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون
واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة
في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك
الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم

اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
بالافعال لغوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او
مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما
فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لا
كي يقع بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذالك الخلاف منه
فى غير مادام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى
معناه النفى افاد الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف
فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض

فان

فان الافعال هو هنا بمعنى الفعال المقتضى لمشاركة امرين
فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة
ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى
على انه لا يجوز مراعاة النفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى
عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على
انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم المعمول الفعل
عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر
للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون
ذالك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول
الخبر له لا الجزم به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجو ذالك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو
الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذالك الدنو لاشراف الخبر
على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمه
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر
بان يكون ذالك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى
قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى
اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب
والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى

الاشفاق

الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه
مضارع مجهول وامر ونهى الى غير ذالك من الامثلة
وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل
والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف
لا تتصرف فيما تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى
هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم
عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى
زيد الخروج بتقدير المضاف اما فى جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى
زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم و
على هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم و
تقدير المضاف تكلف وذالك لان المعنى الاصلى

قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى الانشاء
الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
فى صورة الانشاء فهو شبه بالمفعول الذى كان
فى صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى
هذا عسى تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى
والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على
الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد لاقامته

مقام

مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهى تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد
اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل
الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد
زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذى امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان
يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى

لعدم مشابهة قولك عسى ان تخرج زيد بقولك كاد
زيد يخرج والثاني اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول
كاد تقول كاد زيد يجي فتخبر عن دنو الخبر لعلمك
بامارة على الحصول للقائل في الحال ففاعله اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اصله بغير
من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال
وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من
طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها
للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه و
اذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كالافعال اى
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان

او مستقبلا

او مستقبلا اما في الماضي فقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها و
اما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب
مية يبرح ❊ بانه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره
لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى و
ما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها
يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب
منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته
في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
تخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روى
عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض

عليه ابن شبرمة فغيره فقال عتبة حدثت ابي
بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه
واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى
لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات و
في المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في
افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفا
قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح في تمسكه

عليها

عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل دلو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا و
طفوقا وقد جا طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الرا بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى
شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيدا واخذ او كرب يفعل او جعل يقول
وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء و
اوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر
الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته و
على كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله
دره و واهاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع
او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا
يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما
يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع
لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي

تضمنه

تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب افعل به بشرط ان تكونا في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا
يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض
النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعل التعجب الا
مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا
للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء
صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او
ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل ممتنع
بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم

جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير
الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا
يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد
النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغيران
كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير
انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال

كما سبق

كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق و
اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا
انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اي مبتدأ اي ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما
ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب
موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبر قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى

التعجب نحو قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه
اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والبا زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل والاخفش
الاوبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن
بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة
والبا للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صير
ذا حسن او البا زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اى في الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت
بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفرا وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل

زيدا

زيدا حسنا وانما يجعله كذالك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه
من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
واحد افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشا
مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها لانه لم
يوضع للانشا فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعل
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم
في فعل اذا كان فاوه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احدها فعل بفتح الفا وكسر العين وهي
الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح
الفا والثالثة اسكان العين مع كسر الفا والرابعة
كسر الفا اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بها المدح والذم كسر الفا
واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب

اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان
يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد
غير معين ابتدا او يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها
اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا
وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس
غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم الرجلا او ضارب رجل او زيد وحسن
الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على
التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفرا
وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم فيكون
الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي
مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات و

قال

وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء
فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى
ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه
الجملة الواقعة خبرا الى ضمير للمبتدأ لقيام لام التعريف
العهدي مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ و
جملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سأل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه

مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تأويلا وفى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة
عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النسا الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها
الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال
مقدر حيث وقع المخصوص عين الذين كذبوا
جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
بما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير
مثل الذين كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة
للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم

المكذبين

المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة
ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اى نحن ومنها مثل بئس فى افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حب
فى حبذا وحبذا مركب من حب الشى او من حب
اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا لانما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى
لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون و
حبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص و
اعرابه اى اعراب المخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان تقع قبل
المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد المخصوص

تمييز او حال على وجه مخصوصة في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث نحو جاءني رجلا زيد وجاءني
زيد رجلا وجاءني راكبا زيد وجاءني زيد راكبا وجاءني
رجلين او راكبين الزيدان وجاءني الزيدان رجلين
او راكبين وجاءني امرأة هند وجاءني هند امرأة
والعامل في التمييز او الحال ما في جاءني من الفعلية
وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل
على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في
غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل
لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه
اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في
جزئية للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل

معناه

معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذالك
نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضا بفعل
اي ايصاله فان معنى الافضا الوصول ولما عدي
بالبا صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار والمجرور وغير ذالك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد
وكان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر و
هي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة

يسير بها عنها والبا واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما
وكذلك ذكر الواو والتا والكاف باسمائها حيث
وجدت بخلاف ما بقى منها ورب نحو واوها اى الواو التى
تقدر بعدها رب وفى عداها من حروف الجر تسع
وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ
ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا
حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى
تكون حرفا وفعلا فمن للابتدا اى لابتدا الغاية المراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا
معنى لابتدا الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل
لا يخص الفاعل ومقصوده وهذا الابتدا اما من
المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى
او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى

الكوفة

الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
بالله التجى اليه والتبيين بالجر عطف على الابتدا
اى وتجئ من التبيين ايضا اى لاظهار المقصود من
امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض
اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة بالرفع
عطف على قوله للابتدا فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من
احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين

اى قد كان بعض مطرا وشى من مطرا وهو وارد على
الحكاية كانّ قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتها اى لانتها الغاية
فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سوا كان فى المكان نحو
خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى
الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب
منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا
كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع
اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتها الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى بيان كونها بمعنى مع
بتشبيهها بالى كما اكتفى فى بيان كونها لانتها الغاية به
للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير
المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد

فانه

فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى الظرفية مدخوله
لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى
مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد
اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل
فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه
مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا
به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس و
المقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ

اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة
في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم بمعنى
فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براء
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى
يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك
زيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية

نحو

نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا
نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا اوجب لها
صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه
اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف و
اشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة

وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماضٍ
لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذالك الا في الماضي
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه
محذوف اي ذالك الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي
لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما

على الجمل

على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صيقل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها
للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب
فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذالك تعسف
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسمت والله وذالك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها حتى
الباء بغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا
يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطالو

عن درجة الباء المختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او
ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبة
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو
في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة لحط مرتبتها عن مرتبة
اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص
به ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون
بحذف الفعل تكون بحذف ذكره نحو بالله واقسم
بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو

بالله

بالله لافعلن و بالله اجلس وكما تدخل على المظهر
تدخل على المضمر نحو بك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحرف النفي اي ما ولا
فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في
الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية
اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا
لا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب

نحو بالله اخبرني والله هل قام زيد ويحذف جوابه
اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او
تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد
والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها
بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اي لمجاوزة الشيء وبعديته عن شيء آخر وذلك
اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد

يكونان

يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه
اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد و
زائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله
شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي
الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا
يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في سعة
على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم و
مذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في
الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت

سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة
كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون انت
فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ اسافري او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على
الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
في الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه
يعنى ان اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا
ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هذا الشهر او اليوم
الى حضرتنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ للزمان الفعل
فالمثالان المذكوران محلهما للظرفية ويمكن ان يجعل
الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن
بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا
وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها

فاذا جرت

فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة
بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل
الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله
واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان
المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة
جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكأن ولكن
وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة

السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم
من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التنبيه
والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي
بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد
فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وحينئذ
لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في
صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم
الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل
لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل
انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في
بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ

اى حين

اى حين اذ تلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون دخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن
كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة
مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما
كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمه
اى ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
الجمل اى في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح
في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان
عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي

ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة
نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال
كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة نحو
عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار
انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى
ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا انك بعد
لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول
للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو
لولا انك معادك نجحت اى لولا نجحت انك معادك
ولولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك
وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل

لفعل

لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو
لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
اى الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع
بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا
اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه انى اكرمه او اكرامي
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا
المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجأة و الفتح على انها معهما
مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم

نابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى الظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ويعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان لحمتان ناتئتان في
اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع ما حواليهما تغليبا وشبهه بالعطف
على اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل غيره
وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر
لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس
من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية

كان

كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال
هي المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم
المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم
وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال
وان كانت مفتوحة لفظا هي مكسورة حكما حيث
تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح الرفع
والمعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف

على اسم ان المكسورة بالرفع بمضى الخبر اى بشرط مضيه حاصلا قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه
لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل زيد وعمرو ذاهبان فانه لا
شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
فى رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه
يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين
اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان
ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان
مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى

الخبر

الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما
يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على
محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى
اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك
اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى
الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل
اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر و
لا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل
اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير

معنى الجملة والمفتوحة تغيره ودخلت اللام التي للتأكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك
التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد
فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها
اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما
وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما
عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون
اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انه لا يوافق اللام

مثل

مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء معها
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اي ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل
كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا على
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي
دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من
الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل

كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا اتى
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى
المبتدأ او الخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين فى تعميم اى فى تعميم الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدأ او الخبر لان الاصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
فى تجويز دخولها على غيره والظاهر متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
فى ضمير الشان المقدر والسبب فى تقديره ان
مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام
واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة

بعد

بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز
فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون
عاملة فى المبتدأ او الخبر كما كانت فى الاصل فهى لا
تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة
وقد لا تكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل
فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل
فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل
الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية ودخل فعلها على المبتدأ او
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة
المخففة فى غيره اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى
بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة كقولهم

وظن انك قائم واحسب انك ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة
حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل وان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
السين فاعل يلزمها نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقوله واعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان
لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون
كالعوض عن النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد

الفرق

الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع
كل واحد منهما فالفارق بينهما اما من حيث
المعنى فانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا
فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان
كان الفعل المتفق منصوبا فهي المصدرية والا فهي
المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم
التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف و
ان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة
وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على
المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان
المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات

فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كأن ثدياه حقان وإن أعملتها قلت كأن ثدييه
ولكنه يعمل على الاستعمال الغير الأفصح لما عرفت
وإذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما
في أن المخففة ويجوز أن يكون بغير مقدر بعدها
الضمير لعدم الداعي إليه كما كان في أن المخففة و
لكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وأن المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة وأصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة
إلى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد أن
ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا و
إثباتا وكلمة أن تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم فإذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم أن عمرا
أيضا جاءك لما بينهما من الألفة فرفعت ذلك

الوهم

الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسط أي لكن
بين كلامين متغايرين نفيا وإثباتا معنى أي تغايرا
معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي
قد يكون النفي صريحا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد
لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف
أي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
وأشبهت العاطفة لفظا ومعنى فأجريت مجراها
بخلاف أن وأن المخففتين فإنه ليس فيهما ما يجريهما
عليه وفي بعض النسخ على الأكثر وكأنه إشارة
إلى ما حكي عن يونس والأخفش من أنه يجوز إعمالها
قياسا على أخواتها المخففة وقال الشارح الرضي
ولا أعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة
الواو وهي إما العطف الجملة على الجملة وإما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الأخير أظهر وليت للتمني أي
لإنشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل

نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفرا ليت
زيدا قائما بنصب المعمولين بنا على ان ليت للتمنى
فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة
القيام فالجزان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت
واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان
اى ليت زيدا كان قائما متمسكا بقول الشاعر
ياليت ايام الصبا رواجعا فالفرا يقول معنا
اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت
ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف
اى ليت ايام الصبا لنا اى كائنة لنا حال كونها
رواجعا ولعل للترجى اى الانتظار ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله
تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب و
الغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل

كماجا

كماجا فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذالك
وداع دعا يامن يجيب الى الندا فلم يستجبه عند
ذالك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
جهرة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص
فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع اخر فا
الشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذالك
الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال
الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من
التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما
جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو



واما بكسرة الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم
اى المضمرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى
بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل
عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط عما قبلها
بدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او
مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس
المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى
الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل
من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان

لاطلاقها

لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة
غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة
بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه
وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى
او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد
اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا
فيه اى ليدل عليهما حتى بتمييز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية
وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
اليه على شموله بجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء

وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك
فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب
الخارج كجائنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبيا ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبيا وان كان
موت الانبيا بحسب الخارج فى اثنا سائر الناس
وهكذا المناسب فى قوة المعطوف اوضعفه فلا بد
من ان يكون معطوفها قويا اوضعيفا ليكون فى الذهن
تعلم قدوم ركبان الحجاج على راجليهم وان كان
فى بعض الاوقات على عكس ذالك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة وعلم ان الانتها
بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع
اجزا الشئ كذلك الانتها بالملاقى للجزء الاخير يفيد

ذالک

ذالک العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزا الليلة ولذالك
استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات
فى العاطفة ما يلى فى الجزء الاخير فان قيل حتى ان يكون
جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ
لان اتحاد الاجزا فى تعلق الحكم اعرف فى العقل
واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور
ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل
من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة

على احد الامرين او الامور حال كون ذالك الاحد مبهما
اى غير معين عند المتكلم ولا ينوهم ان او فى مثل قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها و
العموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق
النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة
اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين و
الآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر
لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول

عن

عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت
ام عمرا احسن وافصح وان يكون تركيب ارأيت زيدا
ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى
الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض النسخ الكافية
المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة
ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا
وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة
اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب
ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين الاحد الامرين
لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت

اجاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابها ببلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا
على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال
الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمه
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع
الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن
ثمه لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل
الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل
قولك انها لابل ام شاة اي القطيعة التي ادركها
لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اضربت

عن هذا

عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو
حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما في
تخيير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم تعطف
عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم
من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة
مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان
يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو
ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا
لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها
الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف

يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاول واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما
فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لثبت الحكم الى احد من
الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه

على

على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه الحكم
بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
بل لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو ما جاءني زيد بل عمرو اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم ذهب الى
انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي
عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيدا
اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي
عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو

ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي و
الاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما
جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير مستعملة
بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر
بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا
زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء
يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة و
سكون اليا والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب

ماعدا

ماعدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير
زيادة وله الكلمة اي والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو
المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون
اليا واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها
بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة
لمضمونه استخبارا كان او خبرا فهي في جواب اقام
زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم
زيد وبلى في جواب ام يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى
بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل
في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ

لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في
العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف
درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتوفير
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني
تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال
ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء
على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في
جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد
الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا على

لما ذكره

لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا
مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
اى وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اى وربي واى والله واى لعمري واجل وجير
بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ
تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك
زيد ولم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك
الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها

زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها
لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من
الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا
والا لعدت عبثا ولا يجرى ذلك الا في كلام الفصحاء
ولا سيما في كلام البارى تعالى ان وان مخففتين وما
ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا
اى ما رأيت زيدا وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت
زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح
الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء

البشير

البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو
كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو
اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات
الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد
صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت و
قيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا
اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم
نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا
البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث
يستغنى عن القسم فيبرز ذالك فى صورة نفى
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله
فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور والحور
الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن
والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع
زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فهى
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جائنى زيد اى ابو عبد الله
والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى
اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل متقرر
فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك
عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس

فى معنى

فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدر
اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذالك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت
اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا
لما فى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير
لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف
المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة

للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة
ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية وقال الشارح الرضى وهو الحق وان كان
قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا
باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة
الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها
وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو
اعجبنى انك قائم اى قيامك او فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون
نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام

لدلالتها

لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى
بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا
تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم
على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض فى الماضى الذى قد مات الا انها تستعمل كثيرا
فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه
فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل
مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمى بهما
لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى
او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف
فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب
عن الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا

للمخاطب واقعا عن قريب كما يقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيها
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد تكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في
المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس
للتقليل اى ينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا
عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وقد يعرى بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا ينفك
منهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر
وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية

ازيد

ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول
فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام
الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد
كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة
على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت
لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون

هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية منه و
تقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة
لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعد والمستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
ولا تقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام
المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك
ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول ام
اذا ما وقع والمص كان واوى كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة دون

هل

هل اى بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف
تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو
عكسه يعني هي للماضي وان دخل على المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او
الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
معنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع
مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربي في الماضي
فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان
في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم اعلم ان المشهور ان لولا انتفا

الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم
المتكلم فاستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل في قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره

معنى

معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان معنى المشهور بيان سببية
احد الانتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء
من انتفاء اكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له و
ان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو
اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه
اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من
الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد

ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه
كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تأكيدا للفاعل للفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه
اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل
للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية وهو ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل
موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من
مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت

تدل

تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من
حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شىء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس
مشتقا فيوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيه ترك
فى لكونه ظرف زمان او احترز به عن توسط القسم
بتقديم جزء الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى
اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات
الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل

يحمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون
اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا اولم تأتني
مثال للماضي لفظا اولم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم و
يلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى

الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا
آتيك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب
اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من
المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
الاعتبارين بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى
تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول

لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير اللفظين على لنشرهما من حيث بيانا لاهما
وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدرة ملحوظة
فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى و
كان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا
يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى
الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما
عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او ما اجمله فى

الاخص

الاخص ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله
تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
فانه يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر اى
واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم
حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين
اما وبين فائها الواقعة فى جوابها جزء مما فى حيزها
اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او ما
معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق

مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزا على الفا وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فيجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما ان يمتنع تقديمه
مطلقا وقيل القائل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين
فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية
مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة
حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما
مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا
يلزم توالى حرفى الشرط والجزا فصار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثانى فتقديره
مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل

لاما

لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل هو المازنى
ان كان ما توسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفا
مع قطع النظر عن الفا كالمثال المذكور فمن قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جز الجزا او
قدم على الفا والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع
قطع النظر عن الفا بل ينضم اليها مانع آخر مثل
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القائل ميز بين ان لا يكون ورا الفا مانع اخر
وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد
منطلق واقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط

زيد بين اما والفا لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع
زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى مذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما تذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب مهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما
زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير يذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع
عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها

مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر
والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا
ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب
لنفي اجابة الطلب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اى لا تجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا
والمقصود منه تحقق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف
ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب كما تقول
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان الحق به تحقيق مضمون الجملة
كالحق بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التأنيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل
الماضي لتكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند
اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت

هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فبنيه من اول الامر بسكون
هذه التاء بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته
لانها كالحرف الاخير مما تلحقان به فان كان المسند اليه
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير
بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق
تاء التانيث مخير فيه عن الحذف والايصال وهذه
المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت ثمة فيما تقدم من
حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث
انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية
والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة
التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا احتج

على ضعفها

على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من
اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة
في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او
يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر
مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته
نونا فسمى ما به ينون الشيء اعنى النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وعروضه لما في المصدر من الحدوث ولهذا
سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة
مثل عادا الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم
يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر
اى آخر الكلمة فان هذه النونات او غير تلك الكلمة

لا لو ان يع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين
آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي
الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين
الترنم في الفعل لا التاكيد الفعل فخرج به نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون
في نحو يا رجل نطوق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر
تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض و
ليس نون النطق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير
المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة

فهو

فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما
تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم
اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف
الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة
وكذالك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم
فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل
واحد وامثال ذالك والمقابلة وهو ما يقابل نون
الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة

ان الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيها ما يقابل النون في ذلك وزيد التنوين في آخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكين وهو غلط لانه اذا سمي
بمسلمات مثلا امرأة تثبت فيها التنوين ولو كان
للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر
انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا التنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل
التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات و
المصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من
اسباب حسن الغنا وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان لحوقها للحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشاهد من

اصحاب

اصحاب الغنا لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يخل بسلك
النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل
بفهم المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان
رويها متحركا مشبعا باشباع حركته لواحد من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ويلحق التنوين بهذه
القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في
قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت اولا يحصل
باشباع فتحتها الالف وعوض عن هذا الالف بحذفه
التغني تنوين الترنم واما ان يلحق القافية المقيدة
وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت هذه الحروف مقيدة لتقيد الصوت بها
وامتناع الامتداد به لانه ليس هناك حركة يحصل
من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت

كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه
الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت
القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت تحذ
التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت
بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم
ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من
المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه
الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا تنوين الترنم من
اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة
فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر
ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف

اي التنوين

اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال
كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والآخر مضاف اليه له فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف
ابن من الخط لقلة استعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن
عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس ببنت في
مثل هذه هند بنت عاصم نون التاكيد قسمان

خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البنا السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اى غير الف التثنية نحو اضربان والف نون الجمع اى الالف
الفاصلة بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية
يختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في
ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
والنهى نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى
نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
بهذه المذكورات للدلالة على الطلب دون الماضى
والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى
نون التاكيد في النفى فلا يقال زيد ما يضربن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى

ولزمت

ولزمت اى نون التاكيد في مثبت القسم اى جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت
اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكسرت اى نون التاكيد في مثل
اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف
قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقض المقصود من
غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
وقبل النون المشددة ان لم يشترط في الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسور ليدل على اليا المحذوفة

لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون
المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير
المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة
وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية و
جمع المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله ونقول في
التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة
الاستثناء عنه فنقول في المثنى اضربان باثبات الالف
لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث
نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية وجمع المونث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضى عند
الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما

اى فى

اى في غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز اى
واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع
النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
واليا او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النونين بها ويعني
كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما
ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المونث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع الضمير المستتر وهو
الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة في اغزوا
الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة
بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض

وتضم الواو المفتوح ماقبلها نحو اخشون كما ضمتها مع
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا المفتوح ماقبلها
كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل
فان لم يكن اى الضمير البارز وهو واحد المذكر نحو اغزو وارم
واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة و
يعنى بها الالف التثنية تقول اغزون وارمين و
اخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثمه اى لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
فى هل ترى تقول هل تريان هذا امثال لغير البارز
الذى تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون
فى هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد
وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا امثال مافيه ضمير بارز
يضم لاجل النون وهل ترين فى مثل ترين باسقاط
نون الواحدة واثبات اليا وكسرها كما يقال ترى الناس

هذا

هذا امثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا على ترين اى ومن ثمه قيل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع التثنية فى اغزوا
واغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ماقبلها كما قيل
اغزو القوم واغزن فى اغزى بحذف اليا المكسور
ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت
على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف
بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها
لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه
والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكنين
الذى بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون المخففة
لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة
ماقبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن

التغيير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما
لم يعكس حطا لمرتبة ما يختص بالفعل عن مرتبة ما
يختص بالاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا و
تحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت
به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما تحذف التنوين لا
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة
باغزوا او اغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو
والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد
ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس
بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا
كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان
التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم
او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير

اللهم

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من
تبعة شرورنا ضيرا واجعل لوثات نقايصنا خفيفة
كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف
اداب عبوديتك على منهج الاستقامة وصل على من
كانت شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية
وعن معرة شفاعة اسقام الجهالات شافية وعلى
اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح
من كد الانتهاض بنقل هذا الشرح من السواد الى
البياض العبد الفقير عبد الرحمن بن محمد
الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض
عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت
الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية عليه افضل
التحية

قد فرغ من تحرير هذا الكتاب المسمى بالفوائد
الضيائية في شرح الكافية الحاجبية للمولى
الفاضل عبد الرحمن بن محمد الجامي قدس سره
السامي في زمن حضرت السلطان ابن السلطان
السلطان عبد العزيز خان خلد الله دولته ما
اختلف الملوان ضحوة ثلاث ست عشر من
من شهر رمضان في بلدة الرها في مدرسة
الاخلاصية انا الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير

السيد عبد القادر
الملخص بن محمد امين

لسنة سبعة وثمانين ومائتين بعد الالف

خلق رحمت حق بکسی باد
که کاتب را عبد القادر کند یاد

هر که خواند دعا طمع دارم
زانکه من بنده گنه کارم

سيبقى الخط في القرطاس دهرا
وكاتبه تحت التراب رميم

شرح

شرح الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقائق المشكلات و
وفقنا بسط حقائق المعضلات وصل على اشرف
الموجودات محمد المبعوث الى كافة المخلوقات
وعلى اله وصحبه الحائزين على الحسنات والناهين
عن المعاصي والسيئات اما بعد فان بعض
اخواني من خلص احبائي وهو سمي الرسول و
بين الفضلاء مقبول قال المحل الذي سيجيء ذكره
لا يخلو عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه
على مقتضى الحال ثم عليك ارسال مطالعتك
الي والايصال فطالعت كلامه واسعفت حاجته
وشرحت مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم
الصواب واليه المرجع والمآب قال الشيخ الشهير
بمولانا جامي النحرير عامله الله تعالى بلطفه الخطير

في آخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر
في المشارق والمغارب اللهم اجعل خاتمة امورنا
خيرا ولا تلحق بنا من تبعة التبعة بكسر البا بمعنى المتبوع
كالطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق
بصفة خير المقدرة اى خيرا ناشيا وقدم رعاية لامر
السجع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المواخذة
كما قال صاحب المنار في احكام التقى وجملة الامر
ان لو ضع عنه العهدة وقال الشارح ابن ملك
والمراد من العهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة و
المواخذة شرورنا جمع شر وهو معروف مجرورة
مضافا اليها لتبعة ضيرا بفتح الضاد المعجمة وسكون
اليا المثناة التحتية وهو بمعنى الضرر منصوب
على انه مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شرورنا
الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوي
الافهام فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول

اللهم

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ضيرا ناشيا
من الشيطان الرجيم كيلا يضر بخاتمتنا وعلى التقدير
الثاني ولا تلحق بنا من مواخذة شرورنا ضيرا فبسبب
المواخذة يلزمنا امر عظيم وفي بعض النسخ ولا تلحق
بنا من تبعة شرورنا خيرا بالخاء المعجمة واليا المثناة
التحتية مكان ضيرا المذكور فلعله وقع سهوا
من قلم الناسخ اذ لا وجه له ولا يخفى لطف عبارة
خاتمة امورنا خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا
من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير
حيث ذكر في الآية الكريمة كذلك واجعل لوثات
بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى نقايصنا
جمع نقيصة وهي العيب كذا في المختار والمراد من
لوثات نقايصنا المعاصي بقرينة المقام ايضا و
يمكن ان يوجد المناسبة بين لوثات نقايصنا
وبين المعاصي من حيث ان اولهما نون وميم

وهما قريبان فى المخرج فهذه المناسبة كافية فى الاداة
المذكورة خفيفة كانت او ثقيلة صغيرة كانت
او كبيرة لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لا
يخفى فى مواقف الندامة الجار مع المجرور متعلق
بلفظ جعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور
فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول
المذكور وانما قال فى مواقف الندامة لان المراد
يرى سيئاته فيها منقلبة منصوب على انه مفعول
ثان لاجعل بالف اداب عبوديتك الجار مع
المجرور متعلقة بمنقلبة والمراد من انقلاب الذنوب
بالف اداب العبودية انقلاب المعاصى والسيئات
الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن الوجه
المناسبة ايضا بين الالف الاداب والحسنات من
حيث ان اولهما الف وحا وهما من حروف الحلق
على نهج الاستقامة الجار مع المجرور صفة لعبوديتك

ووقع

ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون حاصل المعنى اللهم
اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة فى مواقف
الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث عبوديتنا اليك
على نهج الاستقامة فيكون جميعها حسنات فندخل
تحت وعد قولك فاما من ثقلت موازينه فهو
فى عيشة راضية وتخرج عن وعيد قولك و
اما من خفت موازينه فامه هاوية وعلى تقدير
ان يكون الجار مع المجرور فى مواقف الندامة فى
محل النصب على انه حال من المفعول الاول يكون
حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او
كبيرة حال كونها مرئية فى مواقف الندامة منقلبة
بحسناتنا الخ ولا يخفى ايضا لطف عبارة ذنوبا من
نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة وعبارة منقلبة
بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر
الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف مستقيمة

فعل امر من فعل بث بيد العين على حرف جر من موصول
كلمة مرفوعة مبتدأ مضاف الى شفاعة وهي مجرورة على
انها مضاف اليها الكلمة والضمير المجرور عائد الى الموصول في
الصلالات الجار والمجرور متعلق بلفظ كافية وهي مرفوعة على
انه خبر المبتدأ او المبتدأ مع خبره صلة للموصول المذكور ومن
وهي معروفة شافية وهي الفطانة مجرورة لكونها مضافا اليها
لمغرة استقام جمع سقم بضم السين وسكون القاف وفتحهما و
هو المرض مضاف اليها الشافية الجهالات وهي مجرورة لكونها مضافا
اليها الاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ شافية وهي مرفوعة
على انه خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور في
القرينتين على متعلقهما لامر السجع وفيه بحث لان بالتاخير
يوجد ويراعى امر السجع ايضا اللهم الا ان يقال قدما
لامر السجع والتخصيص فيكون حاصل المعنى اللهم صل على من
كلمة شفاعته كافية في محو ارقام الضلالات وشافية عن
معرفة شافية اسقام الجهالات وهو سيدنا محمد عليه السلام

بقرينة

... المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبارة كافية
وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن
الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شافية
بعد ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون محتاجا بالشفا وكذا لا يخفى
لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات افضل الضلالات
وكذا لا يخفى لطف اضافة ارقام الضلالات حيث اشار الى كون
الضلالات مرقومة محسوبة وكذا لا يخفى لطف اضافة اسقام
الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات اسقاما وعلى
لا يخفى ان هذا القول مستغن
عن البيان للتحقيق فعل ماض من الكمد الحزن
المكتوم كذا في المختار والجار مع المجرور متعلق بانشراح
مجرور مضاف اليه لكمد قال في المختار استنهض لامر كذا امره
بالنهوض له والنهوض القيام والاستواء لنقل الجار مع المجرور
متعلق بالانتهاض مجرور مضاف اليه لنقل
الجار مع المجرور فيهما متعلق لنقل

مرفوع فاعل استراح الفقير مرفوع صفة العبد عبد
مرفوع على انه عطف بيان للفظ العبد الرحمن مجرور
مضاف اليه لعبد بن محمد الجامي مرفوع تقديرا على انه
صفة نسبية لعبد الرحمن وفقه فعل ومفعول الله
فاعل وفق سبحانه سبحان كلمة تنزيه طويلة البيان
لا يليق بهذا المختصر في وظائف جمع وظيفة وهي
معروفة عبودية مجرورة مضاف اليها لوظائف الجار
مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى
عبد الرحمن للاعراض بكسر الهمزة وسكون العين المهملة
مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوفقه
ايضا عن مطالبة الجار مع المجرور متعلق بالاعراض
الاعواض جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والاغراض
بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة جمع غرض مجرورة
معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح العبد

الفقير

العبد الفقير عبد الرحمن الجامي عن نزول القيام والاشتواء
بنقل هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله
قد استراح الخ بيان ان الشارح من هو وان شرحه
لله تعالى لا للاعواض ولا للاغراض ولا يخفى ايضا لطف
عبارة السواد والبياض بعد ذكر كمد الانتهاض حيث
اشار الى ان كمد انتهاضه للنقل في النهار والليل جميعا
المأخوذين بالاشارة بلفظي السواد والبياض اللهم بيض
وجوهنا في الدنيا ولا تجعلنا في الآخرة من اهل الا
عراض واحفظنا من شر اهل الاغراض انك
كريم مستغن عن الاغراض والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب
الحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على خير خلقه محمد و
عترته اجمعين وسلم
تسليما كثيرا كثيرا
م